الأمم المتحدة

تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الدورة الثانية والعشرون
(٣٠ آذار/مارس – ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والستون
الملحق رقم ٨ (A/64/8)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والستون
الملحق رقم ٨ (A/64/8)

تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الدورة الثانية والعشرون
(٣٠ آذار/مارس – ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-5267

تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية*

الدورة الثانية والعشرون
نيروبي، ٣٠ آذار/مارس – ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

* يعمم سرد للوقائع الكاملة وغيرها بما فيها فصول عن المناقشات التي دارت تحت كل بند من بنود جدول الأعمال، بمحاضر أعمال مجلس الإدارة عن أعمال دورته الثانية والعشرين، في الوثيقة HSP/GC/22/7.

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – تنظيم الدورة (البنود ١-٤ من جدول الأعمال) ٤

ألف – افتتاح الدورة ٤

باء – الحضور ٥

جيم – انتخاب أعضاء المكتب ٥

دال – وثائق التفويض ٦

هاء – إقرار جدول الأعمال ٦

واو – تنظيم العمل ٦

زاي – أعمال اللجنة الجامعة ٧

حاء – عمل لجنة الصياغة واعتماد القرارات ٧

ثالثاً – الجزء الرفيع المستوى والحوار حول الموضوع الرئيسي الخاص بالدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة (البنود ٥ – ٧ من جدول الأعمال) ٨

رابعاً – جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة (البند ٨ من جدول الأعمال ٨

خامساً – مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال) ٨

سادساً – اعتماد تقرير الدورة (البند ١٠ من جدول الأعمال) ٨

سابعاً – اختتام الدورة (البند ١١ من جدول الأعمال) ٩

المرفقات

الأول – المقرر والقرارات التي اتخذها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته الثانية والعشرين ١٠

الثاني – بيان من رئيس مجلس الإدارة بشأن فعالية الترتيبات الإدارية بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي ٣٢

الثالث – ملخصات رئيس مجلس الإدارة عن الجزء رفيع المستوى والحوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الثانية والعشرين ٣٣

أولاً – مقدمة

١ – أُنشئ مجلس الإدارة عملاً بقراري الجمعية العامة ١٦٢/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٢٠٦/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٢ – ويُقدَّم تقرير مجلس الإدارة عن أعمال دورته الثانية والعشرين إلى الجمعية العامة عملاً بالباب الثاني من الفقرة ٦ من القرار ١٦٢/٣٢ والفقرة ٧ من الباب ألف من تقرير الجمعية العامة ٢٠٦/٥٦.

٣ – ويتألّف مجلس الإدارة من ٥٨ عضواً ينتخب المجلس الاقتصادي والاجتماع التابع للأمم المتحدة كل منهم لفترة أربع سنوات وذلك كالآتي: ١٦ عضواً من الدول الأفريقية، و ١٣ عضواً من الدول الآسيوية، و ٦ أعضاء من دول أوروبا الشرقية، و ١٠ أعضاء من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، و ١٣ عضوا من دول أوروبا الغربية والدول الأخرى. وكانت هناك سبعة مقاعد شاغرة في مجلس الإدارة خلال دورته الثانية والعشرين.

٤ – وكانت مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين يتركّب من هؤلاء الأعضاء الذين تنتهي مدة ولايتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة الواردة بين قوسين بعد اسم البلد:

الدول الأفريقية (١٦)

بوركينا فاسو (٢٠١١)
بوروندي (٢٠١٠)
الكونغو (٢٠١١)
غينيا الاستوائية (٢٠١٠)
إثيوبيا (٢٠١٢)
كينيا (٢٠١١)
موريتانيا (٢٠١٠)
النيجر (٢٠١٠)
رواندا (٢٠١٢)
السنغال (٢٠١٠)
السودان (٢٠١٢)
سوازيلندا (٢٠١١)
تونس (٢٠١٢)

البرازيل (٢٠١١)
شيلي (٢٠١٠)
غرينادا (٢٠١٠)
غواتيمالا (٢٠١٢)
هندوراس (٢٠١١)
جامايكا (٢٠١١)
جمهورية فنزويلا البوليفارية (٢٠١٠)
مقعد واحد شاغر

الدول الآسيوية (١٣ عضواً)

البحرين (٢٠١١)
بنغلاديش (٢٠١٢)

زامبيا (٢٠١١)
زمبابوي (٢٠١٠)
مقعد واحد شاغر

دول أوروبا الغربية والدول الأخرى (١٣ عضواً)

فنلندا (٢٠١٠)
فرنسا (٢٠١٢)
ألمانيا (٢٠١١)
إسرائيل (٢٠١١)
إيطاليا (٢٠١٠)
هولندا (٢٠١٠)
النرويج (٢٠١٢)
أسبانيا (٢٠١٢)
الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٠)
أربعة مقاعد شاغرة

دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (١٠ أعضاء)

أنتيغوا وبربودا (٢٠١٢)
الأرجنتين (٢٠١٠)
الصين (٢٠١٢)
الهند (٢٠١١)
إندونيسيا (٢٠١٠)
جمهورية إيران الإسلامية (٢٠١٠)
العراق (٢٠١١)
اليابان (٢٠١٠)
باكستان (٢٠١٠)
جمهورية كوريا (٢٠١٢)
المملكة العربية السعودية (٢٠١١)
سري لانكا (٢٠١١)
مقعد واحد شاغر

دول أوروبا الشرقية (٦ أعضاء)

أرمينيا (٢٠١٢)
الجمهورية التشيكية (٢٠١٢)
بولندا (٢٠١٠)
رومانيا (٢٠١١)
الاتحاد الروسي (٢٠١٠)
صربيا (٢٠١١)

٥ - وعقد الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة في مقر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بنيروبي من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

ثانياً – تنظيم الدورة (البنود ١ – ٤ من جدول الأعمال)

ألف – افتتاح الدورة

٦ – في غياب السيدة كوماري سالجا (الهند)، رئيسة مجلس الإدارة، التي تعذّر عليها الحضور، افتتح السيد مايكل فيريكي، وزير الدولة لشؤون الإسكان بأوغندا ورئيس مجلس الإدارة بالنيابة، الدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في تمام الساعة العاشرة وعشرين دقيقة من صباح الاثنين، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٧ – وقد سبق الافتتاح الرسمي للدورة عرض للرقص والغناء باللغة السواحيلية قدّمته فرقة الأماهق الثورية للرقص من جمهورية تترانيا المتحدة، التي لفتت الانتباه إلى ضرورة تمتع الأماهق بالمساواة في الحقوق.

٨ – وأدلى ببيانات افتتاحية كلّ من السيد أكيم شتاينر، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بنيروبي والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيدة إينغا بيورك – كليفي، نائبة المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، بالنيابة عن الأمين العام السيد بان كي مون؛ والسيدة آنا كاجومولو تيبايجوكا، المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة؛ والسيد ستيفين كالونزو موسيوكا، نائب الرئيس ووزير الشؤون الداخلية بكينيا.

٩ – وبدعوة من المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، التزم الممثلون دقيقة صمت ترحّماً على روح السيد ميلارد فوللر، مؤسس منظمة الموئل من أجل البشرية وأحد رؤسائها السابقين.

١٠ – وجرى عقب ذلك عرض فيلم قصير عن برنامج مونبيم لتمكين الشباب ''Moonbeam Youth Empowerment Programme'' في حي كبيرا الفقير، وهو مشروع أطلقه موئل الأمم المتحدة برأس مال أولي ممنوح من الأمين العام شخصياً. وبعد عرض الفيلم، توجّه المتكلّمون الذين تجمعوا على المنصّة بالتهاني إلى الخرّيجين المشاركين في هذا المشروع.

باء – الحضور

١١ – كانت الدول الـ ٤١ التالية الأعضاء في مجلس الإدارة ممثلة في الدورة: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوروندي،

بولندا، جامايكا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، السنغال، سوازيلند، السودان، شيلي، صربيا، الصين، العراق، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، كينيا، المملكة العربية السعودية، النرويج، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

١٢ - وشاركت الدول الـ ٥٢ التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة بصفة مراقب في الدورة: إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بربادوس، البرتغال، بنن، بوتسوانا، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، الجزائر، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، السويد، سيراليون، طاجيكستان، عُمان، غانا، غينيا، الفلبين، قبرص، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كندا، كوبا، كولومبيا، الكويت، ليبريا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موزامبيق، ناميبيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، اليمن، اليونان.

١٣ - وشارك في الدورة أيضاً مراقب عن فلسطين.

١٤ - وكانت هيئتا الأمم المتحدة التاليتان ممثلتان في الدورة: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

١٥ - وكانت وكالة الأمم المتحدة المتخصصة التالية ممثلة في الدورة: البنك الدولي.

١٦ - وحضر الاجتماع ممثلون لـ ٤٠ من الجمعيات والبرلمانات الإقليمية والوطنية، والسلطات المحلية والرابطات الوطنية والإقليمية والدولية للسلطات المحلية.

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك كانت ٦٦ من المنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص ممثلة في الدورة.

١٨ - ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بمن حضر الدورة في قائمة المشاركين النهائية في الوثيقة التي تحمل الرمز HSP/GC/22/INF/7.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١٩ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة يوم الاثنين ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، تم انتخاب السيد كليفورد إيفيرالد وارمنغتون (جامايكا) رئيساً لمجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين.

وتم أيضاً انتخاب الأعضاء الآخرين التالية أسماؤهم لهذه الدورة:

نواب الرئيس: السيدة مارجيتا فوكسوفا (الجمهورية التشيكية)

السيد فرانز ب. ماريه (ألمانيا)

السيد كويلارد شيبونتا (زامبيا)

المقرّر: السيد افتخار عرين (باكستان)

دال – وثائق التفويض

٢٠ – عملاً بالفقرة ٢، من المادة ١٦ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة، قام المكتب بإخطار مجلس الإدارة في جلسته العامة السابعة المعقودة يوم ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أنه فحص وثائق التفويض المقدمة من الوفود التي حضرت الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة ووجد أنها سليمة وحسب الأصول. ووافق مجلس الإدارة، في نفس الجلسة، على تقرير المكتب بشأن وثائق التفويض.

هاء – إقرار جدول الأعمال

٢١ – عرضت على مجلس الإدارة، في جلسته العامة الأولى، الوثيقتان HSP/GC/22/1 و Add.1. وأقرّ مجلس الإدارة جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين بصيغته الواردة في الوثيقة HSP/GC/22/1 على النحو الآتي:

١ – افتتاح الاجتماع.

٢ – انتخاب أعضاء المكتب.

٣ – وثائق تفويض الممثلين.

٤ – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٥ – أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك مسائل التنسيق.

٦ – حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة.

٧ – برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٠ – ٢٠١١.

٨ – جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة.

٩ – مسائل أخرى.

١٠ – اعتماد تقرير الدورة.

١١ - اختتام الدورة.

واو - تنظيم العمل

٢٢ - أنشأ مجلس الإدارة، في جلسته العامة الأولى، لجنة جامعة للدورة، وخصص لها بنود جدول الأعمال ٥ و ٧ و ٨، على أن تنظر الجلسات العامة للمجلس أثناء المناقشات العامة في المسائل الناشئة عن البنود الأخرى.

٢٣ - وتم تقسيم الأعمال الأولية للجلسة العامة إلى جزءين: أولاً جزء رفيع المستوى، تقتصر فيه البيانات بصفة رئيسية على الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين، ويعقد في اليومين الأول والثاني؛ وثانياً، جزء لحوار الحكومات مع السلطات المحلية وشركاء جدول أعمال الموئل الآخرين عن الموضوع الرئيسي الخاص للاجتماع، ويعقد في اليوم الثالث.

٢٤ - وأنشأ مجلس الإدارة أيضاً لجنة صياغة للنظر في مشاريع القرارات المقدمة إلى مجلس الإدارة.

٢٥ - ولدى النظر في بنود جدول الأعمال، عرضت على الممثلين الوثائق المدرجة لكل بند في جدول الأعمال المشروح للدورة (HSP/GC/22/1/Add.1). وبالإضافة إلى ذلك صدرت وثيقة تحمل الرمز HSP/GC/22/INF/1 وتتضمن قائمة بالوثائق المعروضة على مجلس الإدارة.

زاي - أعمال اللجنة الجامعة

٢٦ - تولى رئاسة اللجنة الجامعة التي أنشأها مجلس الإدارة في جلسته العامة الأولى السيد ماريه، أحد نواب رئيس مجلس الإدارة الثلاثة، وتولتها في غيابه السيدة فوكسوفا وهي أيضاً من نواب الرئيس. وعقدت اللجنة خمس جلسات في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل. وفي الجلسة الأولى، المعقودة بعد ظهر يوم الاثنين ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، أبلغ الرئيس اللجنة بأنها ستنظر في بنود جدول الأعمال ٥ و٧ و٨ وستعد تقريراً عن مداولاتها لعرضه في الجلسة العامة لمجلس الإدارة.

٢٧ - واعتمدت اللجنة، في جلستها الخامسة والأخيرة المعقودة صباح يوم الجمعة ٣ نيسان/أبريل، تقرير مداولاتها. وقد نجحت اللجنة، في إحراز توافق في الآراء بشأن جميع بنود جدول الأعمال الأربعة المعروضة عليها. ويرد سرد أكثر تفصيلاً لمداولات اللجنة الجامعة في محضر أعمال مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين.[(١)]

(١) HSP/GC/22/7، ويمكن الرجوع إليها على موقع موئل الأمم المتحدة على الإنترنت www.unhabitat.org.

حاء – عمل لجنة الصياغة واعتماد القرارات

٢٨ – عقدت لجنة الصياغة سبع جلسات خلال هذه الدورة وتوصلت إلى توافق في الآراء حول عشرة مشاريع قرارات.

٢٩ – وفي الجلسة السابعة من الدورة، قدم رئيس مجلس الإدارة، في ورقة قاعة اجتماعات، مشروع قرار بشأن تنمية المستوطنات البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتوصلت اللجنة أيضاً إلى توافق في الآراء حول ذلك القرار.

٣٠– واعتمد مجلس الإدارة القرارات الأحد عشر في جلسته العامة السابعة، المعقودة بعد ظهر الجمعة، ٣ نيسان/أبريل وتستنسخ بصورتها المعتمدة في المرفق الأول لهذا التقرير.

٣١– وأبلغ الرئيس المجلس بأنه تلقى وثيقة تسلط الضوء على العديد من المسائل المتصلة بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ويمكن الرجوع إلى النص الكامل للبيان المتعلق بهذا الموضوع في المرفق الثاني للتقرير الحالي.

ثالثاً – الجزء الرفيع المستوى والحوار حول الموضوع الرئيسي الخاص بالدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة (البنود ٥ – ٧ من جدول الأعمال)

٣٢ – تناول مجلس الادارة البنود ٥ – ٧ من جدول الأعمال في جلسته العامة الثانية، حيث بدأ النقاش العام الرفيع المستوى حول تلك البنود. واستمرت المناقشة العامة حتى الجلستين العامتين الثالثة والرابعة يوم الثلاثاء ٣١ آذار/مارس. ويرد ملخص رئيس مجلس الإدارة للمناقشة العامة في المرفق الثالث لهذا التقرير.

٣٣ – وفي الجلستين العامتين الخامسة والسادسة المعقودتين يوم الأربعاء ١ نيسان/أبريل أجرى المجلس حواراً بشأن الموضوع الرئيسي الخاص تحت البند ٦ من جدول الأعمال. وقسِّم الحوار إلى فريقين للمناقشة، مع وجود مدير للمناقشة في كل فريق، تحت رئاسة مجلس الإدارة.

رابعاً – جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة (البند ٨ من جدول الأعمال)

٢٤ – نظر مجلس الإدارة في هذا البند من جدول الأعمال في جلسته العامة السابعة المعقودة يوم الجمعة، ٣ نيسان/أبريل. واعتمد المجلس المقرر ١/٢٢ بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين، الذي ترد نسخه منه في المرفق الأول لهذا التقرير.

٣٥ - وتقرر، بناء على توصية من المكتب، أن تعقد الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، بمقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي.

خامساً - مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)

تأبين السيد راؤول الفونز رئيس الأرجنتين السابق

٣٦ - وفي الجلسة العامة السابعة، وبدعوة من الرئيس، التزم مجلس الإدارة دقيقة صمت تأبيناً للسيد راؤول ألفونز، رئيس الأرجنتين السابق.

سادساً - اعتماد تقرير الدورة (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٣٧ - وفي الجلسة العامة السابعة، قدم رئيس اللجنة الجامعة عرضاً شفوياً لمداولات اللجنة. وصدق مجلس الإدارة على تقرير اللجنة الجامعة. وقد أدرجت محتويات ذلك التقرير في محضر أعمال الدورة،[٢] على أساس أن يعهد للأمانة والمقرر بمهمة وضع الوثيقة في صيغتها النهائية.

٣٨ - واعتمد مجلس الإدارة، تقرير الدورة بعد تعديله، في جلسته العامة السابعة المعقودة في الجمعة، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، على أساس المشروع الذي عمم من قبل خلال الدورة، على أن يعهد للأمانة والمقرر بمهمة وضع الوثيقة في صورتها النهائية.

سابعاً -اختتام الدورة (البند ١١ من جدول الأعمال)

٣٩ - وعقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الدورة، في الساعة ١٨/٥٠، من يوم الجمعة، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

(٢) المرجع السابق نفسه.

المرفق الأول

المقررات والقرارات التي اتخذها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته الثانية والعشرين

ألف – المقرر

رقم المقرر	العنوان	تاريخ الاعتماد	الصفحة
١/٢٢	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	١١

باء – القرارات

١/٢٢	الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	١٢
٢/٢٢	تمويل الإسكان الميسور التكلفة	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	١٣
٣/٢٢	المدن وتغيّر المناخ	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	١٥
٤/٢٢	تعزيز تنمية الشباب الحضري	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	١٨
٥/٢٢	إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	٢٠
٦/٢٢	جوائز الموئل	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	٢١
٧/٢٢	برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وميزانيته لفترة السنتين ٢٠١٠ – ٢٠١١	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	٢١
٨/٢٢	المبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	٢٤
٩/٢٢	التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال المستوطنات البشرية	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	٢٦
١٠/٢٢	المنتدى الحضري العالمي	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	٢٨
١١/٢٢	تنمية المستوطنات البشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة	٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	٣٠

المقرر ١/٢٢: جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

أقر مجلس الإدارة جدول الأعمال التالي لدورته الثالثة والعشرين:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - انتخاب أعضاء المكتب.

٣ - وثائق تفويض الممثلين.

٤ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٥ - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك مسائل التنسيق.

٦ - حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة.

٧ - برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

٨ - جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة.

٩ - مسائل أخرى.

١٠ - اعتماد تقرير الدورة.

١١ - اختتام الدورة.

الجلسة العامة السابعة
٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

القرار ١/٢٢: الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المعقود في فانكوفر، كندا، في عام ١٩٧٦، الذي شكل الأساس للعمل الوطني والتعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية[٣]،

(٣) تقرير الموئل: مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.76.IV.7، والتصويب)، الفصل الثاني.

وإذ يشير أيضاً إلى جدول أعمال الموئل(٤) وإلى إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية(٥) بوصفهما أهم نتيجتين أسفر عنهما مؤتمر الموئل الثاني المعقود في عام ١٩٩٦،(٦) الذي وضع الهدف المزدوج المتمثل في توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم سائر في التوسع الحضري واعتمد خطة عمل عالمية لبلوغ الهدفين المذكورين،

وإذ يشير كذلك إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالمستوطنات البشرية، ولا سيما القرارات ١٠٩/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٩٢/٥٢ و ١٩٠/٥٢ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٢٠٦/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وإعلان المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة الذي اعتمدته الجمعية العامة في قراراها د.إ – ٢/٢٥ المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١[٧]،

وإذ يضع في اعتباره مساهمة الإسكان والتنمية الحضرية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية المستدامة؛

ووعياً منه بالتحديات المتنامية دوماً أمام تحقيق التوسع الحضري والتنمية المستدامين في مواجهة تسارع التحول الديموغرافي نحو كفة المدن،

وتسليماً منه بالتحديات الناشئة عن ضعف تخطيط التوسع الحضري وإدارته من حيث الفقر والحرمان في المناطق الحضرية،

١ – **يوصي** الجمعية العامة بأن تنظر، في دورتها الرابعة والستين، في مسألة عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في عام ٢٠١٦ (الموئل الثالث)؛

٢ – **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين بشأن نتائج هذا القرار.

الجلسة العامة السابعة

٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

---

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣ – ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣ – ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٦) الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

(٧) قرار الجمعية العامة د.إ–٢/٢٥، المرفق.

القرار ٢/٢٢: تمويل الإسكان الميسور التكلفة

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، الذي يطلب إلى موئل الأمم المتحدة أن يقوم، في إطار عملياته التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد الخاصة بتمويل الإسكان، وبالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، بتوثيق ونشر الدروس المستفادة، واضعاً في الاعتبار أحكام القرار ١٠/٢١ الصادر عن مجلس الإدارة، ومع المراعاة التامة لأزمة تمويل الإسكان التي طرأت في الآونة الأخيرة وغيرها من العوامل ذات الصلة،

وإذ يشير أيضاً إلى أنّ الجمعية العامة دعت مجلس الإدارة في القرار ٢٢١/٦٣ إلى إبقاء التطورات التي تشهدها نظم تمويل الإسكان قيد الاستعراض في ضوء الأزمة المالية الحالية، وقررت دراسة إمكانية عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع،

وإذ يشير كذلك إلى موضوع الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة – ''الترويج لنظم تمويل الإسكان الميسور التكلفة في عالم سائر في التوسّع الحضَري، من أجل مواجهة الأزمة المالية العالمية وتغيّر المناخ'' – والورقة المواضيعية التي تحمل هذا العنوان [٨]،

وإذ يحيط علماً بالآثار السلبية المحتملة للأزمة الاقتصادية العالمية على التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بشكل عام، وتمويل الإسكان الميسور التكلفة بشكل خاص، لاسيما في البلدان النامية، مع ممارسة ضغط جديد على النظم المالية الوطنية والدولية،

وإذ يشير إلى الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٣[٩]، التي تطلب في مجال تركيزها ٥ تحسين فرص الحصول على التمويل المستدام من أجل الإسكان الميسور التكلفة والبنية التحتية،

وإذ يدرك أنه يلزم اتباع نهج شامل في معالجة المشاكل المحيطة بنظم تمويل الإسكان الميسور التكلفة والمواتية للفقراء، والتي ضمن جملة أمور تتراوح ما بين المدخرات المجتمعية،

(٨) HSP/GC/22/4.

(٩) HSP/GC/21/5/Add.1.

والتمويل المتناهي الصغر، والوساطة المالية الملائمة، والصيرفة التجارية، والمزيد من تمويل الرهونات التقليدي للخطط الإنمائية للحكومات المحلية،

وإذ يرحب بالنقاش الواسع النطاق الجاري في مجلس الإدارة أثناء دورته الثانية والعشرين، والذي طالب فيه الممثلون بتوجيه مزيد من الاهتمام إلى المنهجيات العملية التي تدعم آليات التمويل المواتية للفقراء،

وإذ يدرك أنّ جميع البلدان والشركاء قدّموا مساهمات مالية لتيسير تنفيذ نظم تمويل الإسكان الميسور والمحابي للفقراء،

١ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى النظر في إجراء تقدير شامل لحالة المأوى اللائق، والإسكان الميسور التكلفة، والبنية التحتية المرتبطة بذلك، والبيانات بشأن الجنسين والأعمار، إلى جانب نظمها الوطنية الخاصة بتمويل الإسكان والأطر التنظيمية القائمة، بُغية تقدير ملاءمتها لتلبية احتياجات سكانها، وخاصة احتياجات الفقراء، والفئات الضعيفة اقتصادياً، والفئات الأخرى الضعيفة من حيث نوع الجنس والعمر؛

٢ - **يشجع** جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك المؤتمرات الوزارية الإقليمية المعنية بتنمية الإسكان والتنمية الحضرية، على إنشاء أطر وآليات سليمة وفعالة لإتاحة الاستثمار العام والخاص الموسع من أجل تحسين الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها وتنمية الإسكان الميسور التكلفة والتنمية الحضرية، بما في ذلك البنية التحتية والخدمات الأساسية؛

٣ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية مواصلة الجهود الحالية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتشاور الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية لتوضيح ونشر النماذج والمعارف عن أهمية الأنشطة السابقة للاستثمار القائمة على المجتمعات المحلية، وأن تقوم بالرصد الملائم وبناء القدرات في هذا الصدد، خاصة على المستوى البلدي، ضمن برنامج عمله وميزانيته؛

٤ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة في دعم وتغذية الصناديق الاستئمانية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والصناديق الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك العمليات التجريبية لتوفير التمويل الأولي الواجب السداد ومرفق تحسين الأحياء الفقيرة، والبرامج المصممة لتقديم المساعدة في إيجاد نظم تمويل الإسكان الميسور التكلفة المواتية للفقراء؛

٥ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية العمل مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية لتعزيز الاستثمارات بالقدر المناسب في الإسكان والبنية التحتية كمساهمة في النمو الاقتصادي وكوسيلة هامة للحدّ من الفقر الذي قد يعقبه نمو اقتصادي مستدام وانتعاش؛

٦ - **يطلب أيضاً** إلى المديرة التنفيذية متابعة الحوار مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الدول الأعضاء، بشأن دور الإسكان في التنمية الاقتصادية وأثر الأزمة المالية على تمويل الإسكان الميسور التكلفة لإتاحة معلومات أفضل واكتساب خبرات ودروس مستفادة للدول الأعضاء في هذا الصدد؛

٧ - **يدعم** الجهود المبذولة لاستطلاع إمكانية عقد حدث خاص رفيع المستوى في الجمعية العامة بشأن موضوع نظم الإسكان الميسور التكلفة في مواجهة الأزمة المالية العالمية؛

٨ - **يوصي** بأن يُراعي مثل هذه الحدث الخاص جملة أمور من بينها التوصيات المنبثقة عن الحوار بشأن تمويل الإسكان الميسور التكلفة وتغير المناخ، الذي دار في الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة؛

٩ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين.

الجلسة العامة السابعة
٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

القرار ٢٢/٣: المدن وتغيّر المناخ

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٢١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الذي جاء في الفقرة ٣ منه أنّ الجمعية ''تشجع الحكومات على ترويج مبادئ وممارسات التحضر المستدام وعلى تعزيز دور وإسهام سلطاتها المحلية في تطبيق تلك المبادئ والممارسات، بغية تحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة من سكان الحضر، بمن فيهم سكان الأحياء الفقيرة وفقراء الحضر، وكمساهمة مهمة من جانبها في التخفيف من أسباب تغير المناخ والتكيف مع آثار تغير المناخ والحد من المخاطر وأوجه الضعف في عالم آخذ في التحضر بسرعة، بما في ذلك المستوطنات البشرية الموجودة في النظم

الإيكولوجية الهشة، وتدعو الجهات المانحة الدولية إلى دعم جهود البلدان النامية في هذا الصدد''،

وإذ يشير أيضاً إلى جدول أعمال الموئل وهدفيه الاثنين المتمثلين في توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة في عالم سائر نحو التحضر،

وإذ يشير أيضاً إلى موضوع الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة وعنوانه ''الترويج لنظم تمويل الإسكان الميسور التكلفة في عالم سائر نحو التوسّع الحضَري، من أجل مواجهة الأزمة المالية العالمية وتغيّر المناخ'' وإلى الورقة المواضيعية ذات الصلة[١٠]،

وإذ يحيط علماً بإطلاق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لمبادرة المدن وتغيّر المناخ وبيان أوسلو بشأن المدن وتغير المناخ المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩،

وإذ يدرك أنّ تغيّر المناخ قد تكون له تبعات على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة، بما في ذلك تأثيرات سلبية على السكن والبنى التحتية والخدمات الأساسية ونوعية الحياة في المدن، وأنّ فقراء الحضر، وبخاصة الفئات الضعيفة بمن في ذلك النساء، سيكونون من بين أكثر المتضررين من تلك التأثيرات،

وإذ يدرك أيضاً أنّ المدن هي من أكبر المساهمين في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ولديها دور تقوم به في تعزيز كفاءة مصادر الطاقة عبر زيادة تحسين ممارسات التخطيط والإدارة والبناء الحضري التي تهدف إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة،

وإذ يشير إلى الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣[١١] والتي تسلّم بأنّ التوسع الحضري، إذا أُدير بشكل سيئ، يمكن أن يولّد الإقصاء الاجتماعي والفقر وأن يفضي إلى الانتشار الحضري العشوائي والتلوّث والاستهلاك غير المستدام للأراضي وللمياه والموارد الطبيعية الأخرى، مما يعجّل بتدهور البيئة وبالتأثيرات السلبية لتغير المناخ،

وإذ يدرك أنّ الجهود الرامية إلى تعزيز التّحضر المستدام تتيح أيضاً فرصاً لتعزيز استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك التخفيف من وطأته والتأقلم معه، عبر الترويج لمبدأ المشاركة في التخطيط والإدارة والتسيير؛ والسياسات المواتية للفقراء في حيازة الأراضي والمساكن؛ وتوفير البنى التحتية والخدمات الأساسية السليمة بيئياً،

---

(١٠) الوثيقة HSP/GC/22/4، الفقرة ٦٣.

(١١) الوثيقة HSP/GC/21/5/Add.1.

وإذ يدرك الدور الريادي للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المناقشات الهادفة، إبرام اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩،

١ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تواصل إذكاء الوعي بدور المدن في التصدي لتغير المناخ، مع التركيز بشكل خاص على أثر تغير المناخ في فقراء الحضر وفي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التنمية المستدامة؛

٢ - **يشجع** المديرة التنفيذية على أن تُنفّذ في أقاليم أخرى أنشطة من قبيل مبادرة ''المدن المقاومة لتغير المناخ في أفريقيا''، لتكون جزءاً من إطار الشراكة المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

٣ - **يدعو** الحكومات إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات المتضافرة والمنسَّقة لإدراج مسألة المدن وتغير المناخ كجزء لا يتجزّأ من استراتيجياتها الوطنية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الحدّ من وطأته والتكيّف معه، وذلك نظراً للتحضّر المستمر ولكون أزيد من نصف البشرية يعيشون في مناطق حضرية ويواجهون ضعفاً خاصاً حيال تأثيرات تغير المناخ؛

٤ - **يدعو** الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى أن تأخذ في اعتبارها في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في كوبنهاغن الدور الحاسم للحواضر والمدن في استراتيجيات تغير المناخ، بما في ذلك الحدّ من وطأته والتكيّف معه؛

٥ - **يشجّع** برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على أن يواصل، ضمن الولاية المنوطة به، التعاون القائم مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على قضايا المدن وتغير المناخ، وعلى أن يواصل القيام بدور تكميلي في المسائل المتعلقة بتغير المناخ ضمن منظومة الأمم المتحدة؛

٦ - **يدعو** الحكومات والأطراف الشريكة الأخرى ذات الصلة إلى دعم البلدان النامية عبر الآلية المناسبة الموجودة في كل بلد بغية تعزيز قدرات هذه البلدان على الترويج لجملة من الأمور منها الخيارات التكنولوجية الميسورة التكلفة والنظيفة والمواتية للفقراء، والنهوج الابتكارية في التخطيط والإدارة الحضريين والتعليم والتدريب على استراتيجيات تغير المناخ، من حيث علاقتها بالتنمية الحضرية المستدامة، ويشجّع في الوقت نفسه السلطات الوطنية والمحلية الأخرى على تعزيز قدراتها وفق ما هو مبيّن أعلاه؛

٧ - **يدعو** الحكومات القادرة على توفير الدعم التقني والمالي لمبادرة المدن وتغير المناخ وعلى توسيع النطاق الجغرافي للمبادرة وعلى توسيع نطاق نهوج بناء القدرات من أجل دعم السلطات المحلية في التصدي لتغير المناخ، إلى أن تقوم بذلك؛

٨ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تدرج مناقشة تنفيذ هذا القرار في تقريرها الشامل عن التقدم المحرز الذي سوف تقدّمه إلى المجلس في دورته الثالثة والعشرين.

الجلسة العامة السابعة
٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

القرار ٤/٢٢: تعزيز تنمية الشباب الحضري

إن مجلس الإدارة،

إذ يقرّ بأنّ الشباب يشكلون نسبة عالية من سكان العالم، وبخاصة في العالم النامي، وأنّ هذه الفئة من السكان تتأثر بمشاكل البطالة والتنمية الحضرية غير المستدامة، وهي المسائل التي قد تزيد من حدتها الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية،

وإذ يدرك أنّ الشباب هم من العناصر الرئيسية لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة ومن المصادر الحيوية لبلوغ الأهداف الإنمائية ذات الصلة بإعلان الأمم المتحدة للألفية،[١٢]

وإذ يشير أيضاً إلى التزامه في الفقرة ٤٥ (هـ) من جدول أعمال الموئل[١٣] بالهدف المتمثّل في العمل مع الشباب في إطار شراكة، من أجل تنمية وتعزيز المهارات الفعالة وتوفير التعليم والتدريب من أجل إعداد الشباب للقيام، حاضراً ومستقبلاً، بأدوار اتخاذ القرارات وإيجاد أسباب العيش المستدامة في إدارة المستوطنات البشرية وتنميتها،

وإذ يقرّ بالتقدّم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تعميم مشاركة الشباب في تحسين الأحياء الفقيرة وفي البرامج الأخرى، وكذلك بإنشاء المجلس الاستشاري للشباب خلال الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي الذي عقد في نانجينغ، الصين، في عام ٢٠٠٨،

وإذ يشير مع التقدير إلى إنشاء المديرة التنفيذية الصندوق الخاص لدى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، المعروف باسم ''صندوق فرص التنمية بقيادة

(١٢) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(١٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

الشباب'' والذي يدعم المبادرات التي يقودها الشباب لدعم من هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة من الشباب، وبخاصة الفتيات،

وإذ يدرك نجاح المنتدى العالمي للشباب الحضري باعتباره منهاجاً لإشراك الشباب في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ولا سيما الدور الذي قام به في اقتراح صندوق فرص التنمية بقيادة الشباب خلال الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي في فانكوفر، كندا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وفي تدشين هذا الصندوق خلال الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٢٦/٦٢ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الذي شدّد على الأهمية الاستراتيجية للمبادرات من قبيل الصندوق ودعا الدول الأعضاء إلى الإسهام فيه، وإلى قرار مجلس الإدارة ١٣/١٩ المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ الذي دعا الحكومات والشركاء الآخرين إلى تقديم أو زيادة الدعم لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجال تنفيذ برامج تنمية الشباب الحضري،

وإذ يشير مع التقدير إلى المساهمة المقدّمة من حكومة النرويج لإنشاء صندوق فرص التنمية بقيادة الشباب،

وإذ يضع في اعتباره ما قطعه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع وكالات وشركاء الأمم المتحدة الآخرين، من خطوات إيجابية باتجاه تنفيذ صندوق فرص التنمية بقيادة الشباب،

١ - **يشجّع** الحكومات على منح الأولوية والدعم لمبادرات التنمية بقيادة الشباب، ويدعو الوكالات متعددة الأطراف والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى الإصغاء إلى الشباب ووضع سياسات بشأن تنمية مهاراتهم تقوم على عمليات تشاركية؛

٢ - **يدعو** الوكالات متعددة الأطراف والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى الترويج لصندوق فرص التنمية بقيادة الشباب لدى المنظمات الشبابية الموجودة في أقاليمها الخاصة وإلى تشجيع هذه المنظمات على تقديم طلبات إلى هذا الصندوق؛

٣ - **يدعو أيضا** الوكالات متعددة الأطراف والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى تقديم تبرعات، حسب الإمكان، إلى صندوق فرص التنمية بقيادة الشباب؛

٤ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تعمد، امتثالاً للخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل ولبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١، إلى القيام بالأنشطة التالية:

(أ) زيادة تعزيز إدارة الصندوق المؤسسية وعملياته وبناء قدرات الشركاء الإقليميين على إدارته بشكل أفضل؛

(ب) زيادة دعم الفئات المهمّشة، مثل الشباب، والمبادرات التي يقودها الشباب، وتعزيز إمكانات التعلّم بشأن الصندوق وذلك باعتماد نهج يأخذ في الحسبان أفضل الممارسات والبحوث والمحاكاة؛

(ج) تعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المستفادة من صندوق فرص التنمية بقيادة الشباب، التي سوف تدعم برنامج وضع المعايير من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى؛

(د) مواصلة تعزيز وتعميم ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من عمل لإشراك الشباب في تنمية المستوطنات البشرية وفي اتخاذ تدابير تتعلّق بموارد رزقهم؛

(هـ) توفير الآليات اللازمة لكي يتم التسليم بالمنتدى العالمي للشباب الحضري كجزء من المنتدى الحضري العالمي؛

(و) تقييم سير عمل صندوق فرص التنمية بقيادة الشباب وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين؛

٥ - **يطلب أيضاً** إلى المديرة التنفيذية أن تكفل تجسيد قضايا تنمية الشباب الحضري في الأعداد المقبلة من التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية ومن تقرير حالة المدن في العالم؛

٦ - **يطلب كذلك** إلى المديرة التنفيذية أن تزوّد مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين بتقرير عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا المقرّر.

الجلسة العامة السابعة
٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

القرار ٢٢/٥: إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠٦ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، الذي يقضي بتحويل لجنة المستوطنات البشرية وأمانتها، ومركز الأمم المتحدة

للمستوطنات البشرية (الموئل) بما في ذلك مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ٢/٢١ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بشأن الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣، الذي دعا المديرة التنفيذية إلى التشاور مع لجنة الممثلين الدائمين بشأن ضرورة استعراض كفاءة هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة وفعاليته،

وإذ يحيط علماً بمذكرة المديرة التنفيذية بشأن كفاءة هيكل إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وفعاليته[١٤]،

١ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية ولجنة الممثلين الدائمين الاضطلاع بصورة مشتركة، في إطار برنامج العمل والميزانية، بدراسة هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة بغرض تحديد وتنفيذ الطرق الكفيلة بتحقيق الشفافية، والمساءلة، والكفاءة والفعالية في أداء الهيكل الحالي للإدارة، وتحديد الخيارات المتاحة لإحداث أي تغييرات أخرى ممكنة ذات صلة بذلك، لعرضها على مجلس الإدارة للنظر فيها في دورته الثالثة والعشرين؛

٢ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية بدء العمل في أقرب وقت ممكن في وضع اختصاصات للعملية المشار إليها، والتي ينبغي تطويرها في تعاون وثيق مع لجنة الممثلين الدائمين وتقديمها للموافقة عليها.

الجلسة العامة السابعة
٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

القرار ٦/٢٢: جوائز الموئل

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى إنشاء جوائز لوحة شرف الموئل وذلك للاعتراف بالمبادرات التي شكلت إسهامات بارزة في مختلف الميادين من قبيل توفير المأوى، وتسليط الضوء على محنة المشردين، والقيادة في عمليات إعادة البناء في أعقاب الصراعات وتطوير وتحسين المستوطنات البشرية ونوعية الحياة في المناطق الحضرية،

يحيط علماً مع التقدير بالتحسين الذي أدخل على جوائز لوحة شرف الموئل بتخصيص جوائز نقدية تكميلية، تشمل جائزة دبي الدولية لأفضل الممارسات من أجل

(١٤) HSP/GC/22/2/Add.3.

تحسين البيئة المعيشية، وجائزة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة لموئل الأمم المتحدة وجائزة رفيق الحريري التذكارية، وذلك باعتبارها وسائل للاعتراف بأفضل الممارسات في مجالات المستوطنات البشرية وتنمية المجتمعات والقيادة والتحفيز عليها وتشجيعها، وكوسيلة أيضاً لتوسيع دائرة نشر مثل هذه الممارسات في المنتدى الحضري العالمي.

الجلسة العامة السابعة
٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

القرار ٧/٢٢: برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وميزانيته لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى التزامات الحكومات الواردة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة[١٥] بتحقيق تحسن كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠ وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[١٦] لتخفيض نسبة السكان الذين يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٠٣ المؤرخ في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، الذي يدعو إلى زيادة المساهمات الطوعية ويقر باستمرار الحاجة العاجلة إلى مساهمات مالية متزايدة يمكن التنبؤ بها لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية،

وإذ يأخذ في الاعتبار الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل المعتمدة للسنوات الست للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣ باعتبارها استراتيجية المستقبل الشاملة لبرنامج العمل والموارد المالية والبشرية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل، بما في ذلك الإدارة القائمة على النتائج، والمكاسب السريعة، والأعمال الواجبة المدرجة في الخطة، والمنتدى الحضري العالمي، والأنشطة القطرية لبرنامج الأمم المتحدة

---

(١٥) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(١٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

للمستوطنات البشرية، ومرفق تحسين الأحياء الفقيرة، وبرنامج المياه والمرافق الصحية والعمليات التجريبية لتوفير رؤوس الأموال الأولية القابلة للاسترداد،

وقد نظر في برنامج العمل والميزانية المقترحين لفترة السنتين لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية في السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١[١٧] والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية[١٨]،

وإذ يشير بارتياح إلى خطة العمل للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣، التي وُضعت في الآونة الأخيرة بشأن مراعاة المنظور الجنساني في سياسات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرامجه وأنشطته،

١ - **يوافق** على برنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١؛

٢ - **يوافق أيضاً** على ميزانية الأغراض العامة بمبلغ ٥٠٠ ١٩٠ ٦٦ دولار ويؤيد ميزانية الأغراض الخاصة بمبلغ ٧٠٠ ٧١٧ ٩٥ دولار لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ المفصلتين في برنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١[١٩]؛

٣ - **يوافق كذلك** على زيادة الاحتياطي القانوني للأغراض العامة من ٥٠٠ ٢٧٩ ٣ دولار إلى ٥٠٠ ٦١٩ ٦ دولار؛

٤ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تعمد مرتين كل سنة إلى تزويد الحكومات من خلال لجنة الممثلين الدائمين وكذلك مجلس الإدارة بتقرير عن تنفيذ برنامج العمل بحسب كل إنجاز من إنجازاته المتوقعة وأن تستخدم في ذلك الإطار القائم على النتائج؛

٥ - **يطلب أيضاً** إلى المديرة التنفيذية أن تواصل التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل للسنوات الست؛

٦ - **يطلب كذلك** إلى المديرة التنفيذية أن تكفل إجراء مشاورات في الوقت المناسب وعن كثب مع لجنة الممثلين الدائمين أثناء إعداد إطار استراتيجي يستند إلى النتائج وبأولويات محددة وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣، مع تنسيقهما مع الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل المعتمدة لفترة السنوات الست؛

---

(١٧) HSP/GC/22/5.

(١٨) HSP/GC/22/INF/5.

(١٩) المرجع نفسه.

٧ - **يهيب** بالمديرة التنفيذية أن تزود الحكومات مرتين كل سنة من خلال لجنة الممثلين الدائمين وكذلك مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين بتقرير عن التّقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل والتحديات التي تواجه هذا التنفيذ والقضايا المتوقّعة والخطوات القادمة بشأنه وأن تستخدم في ذلك الإطار القائم على النتائج؛

٨ - **يهيب أيضاً** بالمديرة التنفيذية، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، إجراء استعراض لمنتصف المدة للخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل وتقديم نتائج الاستعراض إلى مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين؛

٩ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية، تمشياً مع القرار ١٠/٢١ لمجلس الإدارة، مواصلة تنفيذ العمليات التجريبية لتوفير رؤوس الأموال الأولية القابلة للاسترداد والآليات المالية المبتكرة الأخرى وأن تطلب إجراء تقييم خارجي لمعرفة مدى التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأنشطة، استناداً إلى الفقرتين الفرعيتين (ز) و(ط) من الفقرة ٧ من القرار المذكور والمبادئ الواردة في الفقرة ٦ - ٣٦ من الإجراءات التشغيلية والتوجيهات الصادرة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية بشأن العمليات التجريبية لتوفير رؤوس الأموال الأولية القابلة للاسترداد التي وافقت عليها لجنة الممثلين الدائمين في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛

١٠ - **يطلب أيضاً** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ إلى مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين؛

١١ - **يطلب** كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقوم بتيسير منتدى للعمل بشأن المساواة بين الجنسين ينعقد بالموازاة مع دورتي مجلس الإدارة والمنتدى الحضري العالمي، وذلك بغية تمكين الشركاء من تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين؛

١٢ - يُهيب بالمديرة التنفيذية أن تعيد بانتظام، وحسب الاقتضاء، ترتيب أولويات أنشطة موئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ بشكل واقعي وعملي ووفق التغييرات الكبيرة التي تطرأ على سيناريوهات التمويل وأن تبلغ لجنة الممثلين الدائمين بذلك؛

١٣ - **يأذن** للمديرة التنفيذية، في حالة حدوث نقص أو فائض في الإيرادات، بأن تقوم، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، بتعديل مستوى المخصصات للأنشطة البرنامجية لتتفق مع المستوى الفعلي للإيرادات؛

١٤ - **يأذن أيضاً** للمديرة التنفيذية بأن تعيد توزيع موارد الأغراض العامة بين البرامج الفرعية بمبلغ يصل إلى ١٠ في المائة من مجموع ميزانية الأغراض العامة؛

١٥ - **يأذن كذلك** للمديرة التنفيذية بأن تقوم، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، بإعادة توزيع ما يزيد عن ١٠ في المائة وحتى ٢٥ في المائة من مجموع ميزانية الأغراض العامة؛

١٦ - **يطلب** للمديرة التنفيذية أن تبلغ لجنة الممثلين الدائمين في التقارير المالية الربع السنوية بجميع عمليات إعادة تخصيص الموارد والتعديلات المالية.

الجلسة العامة السابعة
٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

القرار ٨/٢٢: المبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قراره ٥/٢٠ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بشأن توفير الحصول على الخدمات الأساسية للجميع في إطار المستوطنات البشرية المستدامة، وقراره ٤/٢١ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بشأن المبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع، وإدراكاً منه لتقرير المديرة التنفيذية عن المبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع[٢٠]، الذي تضمن في مرفقه مشروع مبادئ توجيهية دولية بشأن الحصول على الخدمات الأساسية للجميع، وهي المبادئ التوجيهية التي تم إعدادها بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين وتمشياً مع المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية والمبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة د.إ - ٢/٢٥ المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الذي اعتمدت بموجبه الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة والذي قررت بموجبه الجمعية ضرورة تعزيز حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة للجميع وتسهيل توفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الحضرية، بما في ذلك مرافق الصرف الصحي الكافية والإدارة المستدامة للنفايات والنقل المستدام، من خلال الإدارة الشفافة والمسؤولة للخدمات العامة وكذلك الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية لتوصيل هذه الخدمات،

(٢٠) HSP/GC/22/2/Add.6.

وإذ يسلّم بالاتّساق والتكامل بين المبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية، المعتَمدة في قراره ٣/٢١ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الذي أقرت فيه الجمعية بضرورة رفع كفاءة الأنشطة البيئية في منظومة الأمم المتحدة وتحسين تكامل الأنشطة البيئية في الإطار الأوسع للتنمية المستدامة،

وإذ يؤكّد على الحاجة لتعزيز الاستدامة البيئية في تقديم الخدمات الأساسية للجميع، بما في ذلك التخطيط الحضري المستدام والحدّ من المخاطر ونظم الإنذار المبكّر والاستجابة المناسبة للكوارث الطبيعية،

١ - **يعرب عن تقديره** للدور الريادي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ولمساهمة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وغيره من الوكالات والشركاء في العملية الاستشارية التي أفضت إلى صياغة مشروع المبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع؛

٢ - **يوافق** على المبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع الواردة في مرفق تقرير المديرة التنفيذية[٢١] باعتبارها أداة قيّمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وبالتالي للمساهمة في تحقيق الكرامة الإنسانية ونوعية الحياة ووسائل المعيشة المستدامة وتمتّع الإنسان بأسباب الحياة؛

٣ - **يدعو** الحكومات إلى وضع قضية الحصول على الخدمات الأساسية للجميع في محور سياساتها الإنمائية الوطنية مع التشديد خاصة على سد الثغرات لمساعدة الفقراء والمجموعات المهمشة وتعزيز أطرها القانونية والمؤسسية لتسهيل الشراكات على جميع المستويات، تمشياً مع المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه؛

٤ - **يطلب** إلى المؤسسات المالية الدولية الرئيسية والوكالات الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في إطار خطته الاستراتيجية والمؤسسية المعتمدة متوسطة الأجل وبرنامج عمله لفترة السنتين، وضع أدوات تدريبية ومساعدة الحكومات المهتمة على تكييف المبادئ التوجيهية مع السياقات الوطنية، حسب الاقتضاء، وكذلك وضع أدوات ومؤشرات كجزء من دعمه لتنفيذ المبادئ التوجيهية، وذلك على نحو منسّق مع الأعمال الجارية لتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية؛

---

(٢١) HSP/GC/22/2/Add.6 وCorr.1/Rev.1.

٥ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إقامة شراكات مبتكرة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمصارف الإنمائية والحكومات والسلطات المحلية ورابطاتها، بما في ذلك هيئة المدن المتحدة والحكومات المحلية، ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل، لدعم ملكية وتطبيق المبادئ التوجيهية في الظروف المحلية والوطنية؛

٦ - **يوصي** بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في المبادئ التوجيهية بشأن الخدمات الأساسية وكذلك في المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية بغية تعزيز استعمالهما، حسب الاقتضاء، من جانب هيئات الأمم المتحدة، باعتبارهما استكمالاً للمبادئ التوجيهية الدولية القائمة بشأن خدمات محددة أو في صياغة مبادئ توجيهية محددة لخدمات غير مشمولة في هذه الصكوك؛

٧ - **يشجع** الحكومات والشركاء على تقديم الدعم المؤسسي والتقني والمالي للأعمال المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع جميع مستويات الحكومات بشأن حصول الجميع على الخدمات، وخاصة لتعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع بالتكامل مع الدعم المقدّم لتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية؛

٨ - **يشجّع** الحكومات على العمل، حسب ظروفها الخاصة، للترويج لمعايير مستدامة في التخطيط والبناء، وأن تراعي في الوقت نفسه الحصول على المياه النقية ومياه الشرب المأمونة، والمرافق الصحية الملائمة، والخدمات الحضرية، والإدارة المستدامة للنفايات، والنقل المستدام؛

٩ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تسعى للتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة الآخرين، إلى إعداد تقييم لتنطبيق المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية والمبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع ولأوجه التكامل بينهما، وإلى تزويد مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين بتقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة السابعة
٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

القرار ٩/٢٢: التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال المستوطنات البشرية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي اعتمدت به نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والذي تعترف بموجبه بإنجازات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإمكانات الكبيرة التي ينطوي عليها، وتشجع فيه على تعزيز هذا التعاون، كطريقة لتبادل أفضل الممارسات وتوفير التعاون التقني المعزز،

وإذ يشير إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٩/٦٣ المؤرخ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي شجع البلدان النامية القادرة على مواصلة بذل جهود ملموسة أن تفعل ذلك بزيادة تعاونها بين بلدان الجنوب ورفع مستوى فعالية مبادراتها التعاونية معها وفقاً لمبادئ فعالية العون،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الذي قررت فيه تنظيم مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب، ورحبت فيه كذلك بعرض الحكومة الكينية استضافة ذلك المؤتمر،

وإذ يؤكد من جديد زيادة أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، وتحت ملكيتها وقيادتها، لتطوير قدرات من أجل تحقيق أهدافها الوطنية، مع التركيز بصفة خاصة على الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يرحب بالمعايير التي وضعت لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على الصعيد القطري وبنشر مديري برامج الموئل وبالتقدم المحرز في وضع البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

١- **يطلب** من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن يعزز تكامل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطته، وفقاً لأحكام برنامج العمل والميزانية والخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل وأن يعزز، تحقيقاً لهذه الغاية، التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الأخرى ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها؛

٢- **يرجو أيضاً** من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية استعمال فوائد التجربة السابقة والخبرة الفنية والتكنولوجيات والموارد البشرية ومراكز الأمتياز المتوفرة

بالفعل في عدة بلدان من بلدان الجنوب، مثل مركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني بين بلدان الجنوب، والأعمال الآخذة في الظهور التي تقوم بها الهيئات الوزارية الإقليمية وهي تحديداً اجتماع الوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ومؤتمر الوزراء الأفارقة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، ومؤتمر وزراء آسيا والمحيط الهادئ المعني بالإسكان والتنمية الحضرية من أجل تنفيذ برنامج العمل؛

٣- **يرجو كذلك** من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن يعزز حضوره الإقليمي في حدود موارده الحالية بغرض تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ برنامج عمله وتوفير ومواصلة دعمه للجهود الجارية في إطار التعاون دون الإقليمي والإقليمي في مجال المستوطنات البشرية والتنمية الحضرية؛

٤- **يدعو** الحكومات والمنظمات ذات الصلة إلى توفير موارد مالية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بغرض مواصلة تسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال بناء القدرات وتقديم المشورة بشأن السياسات وتشجيع التوسع الأفقي في التعليم في أوساط البلدان النامية تمشياً مع مجالات تركيز الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، بما في ذلك عن طريق قاعدة بيانات أفضل الممارسات؛

٥- **يدعو** الحكومات لتعزيز دعمها للتعاون بين بلدان الجنوب بما يشمل التعاون الثلاثي، وخاصة بتعبئة الموارد المالية على أساس مستدام، من خلال تقديم المساعدة التقنية وتشجيع التعاون بين المدن؛

٦- **يرحب** بتعاون برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويدعو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى توسيع تعاونه مع تلك الوحدة؛

٧- **يرجو** من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المساهمة في تقرير الأمين العام إلى مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى القادم بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والمشاركة في ذلك المؤتمر؛

٨ - **يدعو** برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تسهيل تنظيم حوار بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في الدورة المقبلة للمنتدى الحضري العالمي بهدف بناء قاعدة معارف ضمن نتائج أخرى؛

٩ - **يرجو** من المديرة التنفيذية تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في موضوع المستوطنات البشرية إلى مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين.

الجلسة العامة السابعة
٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

القرار ٢٢/١٠: المنتدى الحضري العالمي

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى الفقرة ١٠ من قراره ١٨/٥ المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، الذي طلب فيه من المديرة التنفيذية أن تعزز اندماج المنتدى الحضري العالمي في المنتدى الدولي المعني بالفقر الحضري في منتدى حضري جديد، بغرض تعزيز تنسيق الدعم الدولي لتنفيذ جدول أعمال الموئل،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وبالتحديد الفقرة ٣ من الفرع باء، الذي قررت فيه الجمعية العامة أن يكون المنتدى هيئة فنية غير تشريعية يتبادل فيها الخبراء وجهات النظر خلال الأعوام التي لا ينعقد فيها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات، بالإضافة إلى النداءات اللاحقة من الجمعية العامة لجميع الحكومات للمشاركة بنشاط في دورات المنتدى الحضري العالمي [٢٢]،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٤٠/٣١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن خطة المؤتمرات والذي قررت فيه الجمعية العامة أن تجيز لهيئات الأمم المتحدة عقد دورات بعيداً عن مقارها الثابتة عندما توافق الحكومة مقدمة الدعوة بعقد دورة في أراضيها على تحمل النفقات الإضافية الفعلية التي ينطوي عليها ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعد التشاور مع الأمين العام بشأن طابع هذه التكاليف ونطاقها المحتمل،

وإذ يشير أيضاً إلى الدعوة الموجهة من الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، إلى البلدان المتبرعة بدعم مشاركة ممثلي البلدان النامية، وكذلك قرارها ١٩٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الذي دعت بموجبه البلدان المانحة إلى دعم مشاركة ممثلين من البلدان النامية في المنتدى، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بمن فيهم النساء والشباب،

---

(٢٢) قرارا الجمعية العامة ٢٠٣/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و١٩٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وإذ يلاحظ بتقدير نجاح تنظيم الدورة الرابعة للمنتدى التي عقدت في نانجينغ بالصين من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والاهتمام المتزايد من جانب المجتمع العالمي بالمنتدى الحضري العالمي كما اتضح في الدورات الأربع المتتالية للمنتدى وزيادة مشاركة الحكومات وشركاء جدول أعمال الموئل من جميع المناطق، وهو ما جعل المنتدى الساحة العالمية الأولى للتفاعل بين صانعي السياسات وقيادات الحكم المحلي وأصحاب المصلحة غير الحكوميين والخبراء في مجال المستوطنات البشرية،

وإذ يلاحظ بتقدير تقرير المديرة التنفيذية عن الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي[٢٣]،

وإذ يلاحظ بتقدير المساهمات المالية والعينية التي قدمتها عدة حكومات وشركاء جدول أعمال الموئل للمساعدة في التحضير للدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي،

وإذ يلاحظ أيضاً إنشاء وحدة للمنتدى الحضري العالمي داخل أمانة مجلس الإدارة لتعزيز تنسيق الأعمال التحضيرية وتسيير أعمال المنتدى،

وإذ يكرر تأكيد أهداف المنتدى الحضري العالمي الواردة في المرفق الرابع لتقرير الدورة الأولى للمنتدى الحضري العالمي التي عقدت في نيروبي من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢،

١ - **يرحب** بدعوة حكومة البرازيل لاستضافة الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي في ريو دى جانيرو من ٢٢ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠؛

٢ - **يرجو** من المديرة التنفيذية، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، الاضطلاع باستعراض للدروس الأولى المكتسبة من جميع الدورات السابقة للمنتدى الحضري العالمي وتقديمه إلى اللجنة قبل دورتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مع الاستفادة من تقييمات كل دورة بغرض تحسين أعمال التخطيط والتنظيم وفعالية الدورات المقبلة، على أن يتضمن في جملة أمور، توصيات بشأن المجالات التالية:

(أ) التوقيت بين دورات مجلس الإدارة ودورات المنتدى الحضري العالمي؛

(ب) حشد موارد كافية يمكن التنبؤ بها؛

---

(٢٣) HSP/GC/22/2/Add.1.

(ج) النظر في إدراج اعتماد محدد في ميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لأغراض الأنشطة المتصلة بالمنتدى الحضري العالمي؛

(د) حجم المشاركة وشمولها وفعاليتها؛

(هـ) تعزيز استعداد المشاركين على جميع المستويات؛

(و) القيام بعملية تقييم متوافقة مع الإدارة على أساس النتائج لكفالة اتصال الأهداف المحددة للمنتدى الحضري العالمي بالخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لموئل الأمم المتحدة وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين؛

(ز) تقييم مكان المنتدى، بما في ذلك تحليل فعالية التكاليف؛

(ح) عملية تخطيط ميزانية المنتدى الحضري العالمي والشفافية المالية؛

(ط) التفاوض في الوقت المناسب، بشأن اتفاقات البلد المضيف؛

(ي) إعداد وثائق ما قبل الدورة وتوزيعها في الوقت المناسب؛

(ك) ضرورة تعزيز عمليات الإدارة الداخلية لموئل الأمم المتحدة؛

(ل) التعاون مع الشركاء في جدول أعمال الموئل؛

٣ - **يرجو** من لجنة الممثلين الدائمين النظر في استعراض الدروس المستفادة وتقديم توصيات أخرى إلى المديرة التنفيذية بشأن الدورات المقبلة للمنتدى؛

٤ - **يرجو** من الحكومات وجميع شركاء الموئل الآخرين المساهمة في نجاح المنتدى الحضري العالمي والقيام بذلك من خلال دعم سفر ممثلي البلدان النامية والشركاء في جدول أعمال الموئل، بمن فيهم ممثلو منظمات المرأة والشباب والمعوقين، إلى الدورة الخامسة للمنتدى والمشاركة فيها؛

٥ - **يرجو** من المديرة التنفيذية تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين.

الجلسة العامة السابعة
٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

القرار ١١/٢٢: تنمية المستوطنات البشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قراراته المتعلقة بالتنمية العالمية للمستوطنات البشرية، وخاصة توحيد جهود المجتمع الدولي ومنظماته لتوفير المأوى اللائق للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم سائر نحو التوسع الحضري كما جاء في جدول أعمال الموئل[٢٤]، وإذ يشير إلى القرارات ذات الصلة للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

وإذ يدرك ضرورة مواصلة التعاون فيما بين الدول الأعضاء بروح إعلان المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة[٢٥] لتحقيق برامج عملية تعزز أهداف تطوير المأوى المستدام،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية الملحوظة في قطاع غزة التي تشكل تحديات غير عادية ترتبط بإعادة تأهيل المنازل والممتلكات والبنى التحتية التي دمرت، بالإضافة إلى استمرار تدهور المستوطنات البشرية والأحوال السكنية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وضرورة التمكين من سرعة الإنعاش وإعادة الإعمار جنباً إلى جنب التدخلات الإنسانية، بما في ذلك بذل جهود متضافرة من أجل سلاسة تدفق مواد البناء وفقاً لمبادئ توجيهية متفق عليها من جميع الأطراف،

وإذ يشير لقراره ١٨/١٩ المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ الذي صدق فيه على إنشاء برنامج خاص للمستوطنات البشرية من أجل الشعب الفلسطيني وصندوق استئماني للتعاون التقني،

وإدراكاً منه وللاحتياجات الخاصة للشعب الفلسطيني في مجالي السكن والمستوطنات البشرية، وإذ يعترف بأنّ كل ذلك يدخل ضمن الولاية التقنية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

وإذ يدرك أنّ المأوى والمستوطنات البشرية عناصر رئيسية في التوصل إلى تسوية سلمية وسلام مستدام في الشرق الأوسط،

---

(٢٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) اسطنبول ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6). الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢٥) قرار الجمعية العامة د-إ - ٢/٢٥، المرفق.

وإذ يعرب عن أمله في أن يجدد الإسرائيليون والفلسطينيون جهودهم من أجل السلام والمشاركة في دعم البرنامج الخاص للمستوطنات البشرية من أجل الشعب الفلسطيني،

وإذ يدرك الحاجة الماسة إلى إيجاد حل للتدهور طويل المدى في أوضاع المستوطنات البشرية الفلسطينية ومشاكل الإسكان في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي تُشكل سابقة هامة بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

١ - **يحيط علماً** مع التقدير بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تنفيذ البرنامج الخاص للمستوطنات البشرية من أجل الشعب الفلسطيني؛

٢ - **يعرب عن تقديره** للحكومات والجهات الأخرى التي ساهمت بالدعم المالي للبرنامج الخاص للمستوطنات البشرية من أجل الشعب الفلسطيني؛

٣ - **يطالب** الدول الأعضاء والجهات الأخرى القادرة على دعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تعبئة الموارد المالية الفورية لدعم تشغيل البرنامج الخاص للمستوطنات البشرية من أجل الشعب الفلسطيني وصندوقه الاستئماني، بأن تفعل ذلك؛

٤ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين عن التقدم المحرز في تشغيل البرنامج الخاص للمستوطنات البشرية من أجل الشعب الفلسطيني، بما في ذلك التقدم في تعبئة الموارد المالية للصندوق الاستئماني للتعاون التقني.

الجلسة العامة السابعة
٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

المرفق الثاني

بيان من رئيس مجلس الإدارة بشأن فعالية الترتيبات الإدارية بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي

تلقيت منذ بداية الدورة الحالية لمجلس الإدارة، وثيقة من الحكومة الأوغندية أثارت فيها قضايا عديدة تتعلق بمشاكل مرتبطة بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

وقد أخذت علماً بتلك المشاكل واعتقد من المهم التسليم بالشواغل التي تم الأعراب عنها في تلك الوثيقة. بيد أني، وبعد التشاور مع العديد من الدول الأعضاء، توصلت إلى أن الجهة المناسبة لطرح هذه الشواغل عليها لمعالجتها هي الجمعية العامة.

وعلى ضوء ما تقدم، أود أن أناشد جميع الدول الأعضاء بأن تدعم وتبذل الجهود أثناء الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة لتحسين مركز العمل في نيروبي حتى يتمكن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي من تقديم خدماته لموئل الأمم المتحدة بأكفأ طريقة ممكنة.

المرفق الثالث

ملخصات رئيس مجلس الإدارة عن الجزء رفيع المستوى والحوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الثانية والعشرين

أولاً – المناقشة رفيعة المستوى بِشأن البنود ٥–٧ من جدول الأعمال

١ – تناول مجلس الإدارة البنود ٥–٧ في جلسته العامة الثانية المعقودة يوم الاثنين ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، وكان ذلك في شكل مناقشة عامة رفيعة المستوى بشأن هذه البنود. واستمرت المناقشة العامة في الجلستين العامتين الثالثة والرابعة المعقودتين في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٢ – تركز الجانب الأكبر من المناقشات على البعدين الرئيسيين للموضوع الرئيسي الخاص للدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة – تمويل الإسكان الميسور التكلفة في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، والآثار الناجمة عن تغير المناخ على تمويل الإسكان الميسور التكلفة والهياكل الأساسية – كما ركز على الطرائق التي تمكّن موئل الأمم المتحدة من أن يحرز التقدم في هذه المجالات على أفضل وجه.

٣ – وفيما يتعلق بأول هذه القضايا، ركّز الممثلون على الآثار المتعددة الجوانب للأزمة المالية العالمية، التي أثرت تأثيراً سلبياً على قدرة جميع قطاعات المجتمع، وخاصة الفقراء، على تحسين حالة مساكنهم الحالية، وعلى الأولوية التي تستطيع الحكومات أن تخصصها للإسكان وجوانب المستوطنات الأخرى في الميزانية، وعلى قدرة القطاعات المالية وقطاعات التعمير وقطاعات الدعم الأخرى في المشاركة في قطاع الإسكان. وكما لاحظ كثير من الممثلين، فإن الأزمة قد أبطأت إلى حد كبير التقدم نحو بلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلقة بالمستوطنات البشرية. وقد شملت المخاوف المعرب عنها مجموعة واسعة النطاق من القضايا، منها الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وإمدادات المياه والصرف الصحي، والتعليم والإدارة، وتطوير الهياكل الأساسية، ونوعية المساكن، وكل ذلك في ظل التوسع الحضري السريع.

٤ – ورأى عديد من الممثلين أن هناك فرصاً تنشأ عن هذه التحديات، ويمكن أن تصبح قاعدة انطلاق لتطوير آليات ابتكارية للنهوض بالإسكان الميسور التكلفة. ودارت بعض المناقشات حول دور الدولة في العملية، وتكلم بعض الممثلين عن ضرورة وجود قطاع عام ليقوم بتيسير التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية من خلال انتهاج وتقنين سياسة للدعم، وإيلاء الأولوية في تخصيص الميزانية، وتطوير الهياكل الأساسية ومنح إعانات تستهدف

الفقراء. وساد اعتراف عام، مع ذلك، بأن الأزمة المالية الراهنة تتطلب إيجاد نهج يعمل على تشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة، ومن بينهم الجهات والوكالات المانحة الدولية، ورواد التنمية في القطاع الخاص، والمؤسسات المالية والمصرفية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات القاعدة المجتمعية. وضرب معظم الممثلين أمثلة بالتدابير المحددة التي اتخذتها بلدانهم لإقامة شراكات بطريقة تتناسب مع السياق الخاص ببلدانهم.

٥ - وكان الموضوع الذي تكرر في المناقشات هو موضوع صعوبة تعبئة التمويل على جميع المستويات، ابتداء من الحكومات الوطنية التي ترغب بالاضطلاع بعملية تحسين مستوى الأحياء الفقيرة وتطوير الهياكل الأساسية، إلى الفقراء ذوي الدخل المنخفض غير المنتظم الذين يرغبون في تحسين مساكنهم أو شراء مساكن. وقد نوقشت طائفة من الحلول، منها تهيئة بنية سياسية مستقرة بغرض تشجيع التمويل الطويل الأجل، وإدراج الإسكان كأولوية في استراتيجيات الحد من الفقر، وإنشاء صناديق للإسكان، واتخاذ تدابير مالية تكميلية، وإنشاء إطار عمل تشريعي وتنظيمي جديد لدعم التمويل الصغير الحجم ومساعدة الفقراء على الحصول على الائتمان والحصول على الرهن العقاري. وهناك حلول تقنية جديدة مطلوبة، من ناحية العرض لتسهيل بناء مساكن منخفض التكلفة.

٦ - وأكد بعض الممثلين على ضرورة توطيد هياكل الإدارة، وذلك مثلاً من خلال بناء القدرات المؤسسية؛ ومن خلال بذل الجهود لمحاربة الفساد وإنفاذ التشريعات والنظم المتعلقة بتسجيل الأراضي، والحيازة والملكية، ومن خلال اتخاذ تدابير تيسر على الأسر المعيشية تأمين القروض، وإجراء تحسين في الممتلكات. كما رأى كثير من الممثلين أن النهج الذي شجع المشاركة المجتمعية والتمكين من خلال تشجيع البرامج المعتمدة على الذات له قيمة كبيرة. كما رؤى أن جميع البيانات المتعلقة بالإسكان على الصعيد القطري ورصد وتقييم هذه البيانات لها أهمية فائقة في مجال توجيه سياسة التنمية.

٧ - واستمرار الأثر الناجم عن تغير المناخ في جميع أنحاء العالم، علاوة على الأزمة المالية العالمية، والصراع الدائر في كثير من البلدان، وأنماط الهجرة التي تعمل على تسارع وتيرة التوسع الحضري، تعني كلها أن المجتمع الدولي يواجه تحديات عسيرة غير مسبوقة على عدد من الجبهات. وقد لفت عدد من الممثلين الانتباه إلى هشاشة وضع المدن في مواجهة تأثيرات تغير المناخ وما يتصل به من ظواهر طبيعية، مثل الجفاف، والفيضانات، والعواصف، وهناك عواقب أخرى لتغير المناخ منها انهيار الإنتاج الزراعي وما يترتب عليه من نقص الغذاء.

٨ - واقترح العديد من الممثلين اتخاذ نُهج من شأنها أن تساعد على التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، منها ما يطلق عليه مشاريع الإسكان ''الأخضر''، والتشجيع على

توفير الطاقة في المباني، وإجراء مزيد من الأبحاث والتطوير فيما يتعلق بالهياكل المُقاومة لتغير المناخ، والنهوض بالتنمية الريفية لإبطاء حركة الهجرة إلى المدن. وقال أحد الممثلين إن مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متغايرة ينبغي أن يظل الأساس للجهود الدولية الرامية لمواجهة الآثار الناجمة عن تغير المناخ. وأثنى ممثل آخر على موئل الأمم المتحدة للعمل الذي اضطلع به بشأن تغير المناخ منذ الدورة السابقة لمجلس الإدارة، وفقاً لولايته المنصوص عليها في جدول أعمال الموئل، وأعرب عن دعمه للنهج الداعي إلى إشراك المدن في الشبكات العالمية.

٩ - وتكلم ممثل منظمة غير حكومية عن المشاكل المتعددة التي تواجه النساء في ظروف الفقر على مستوى القواعد الجماهيرية، ومنها ارتفاع أسعار الأغذية، والدخول التي لا يمكن التنبؤ بها، والحيازة غير الآمنة للمساكن، واضطرارهن توفير الخدمات الصحية والتعليمية والرفاه لأسرهن في ظروف شاقة. ومع ذلك، فقد أظهرت أولئك النسوة خبرة في ابتكار حلول لمواجهة هذه المشاكل، من خلال ابتكار آليات للتمويل المحلي على سبيل المثال، وتنظيم جماعات عمل ذات قاعدة مجتمعية. ومن ثم كان من الضروري الإصغاء إليهن ووضع تجاربهن في الحسبان لدى اتخاذ القرارات في محافل من قبيل مجلس الإدارة. وأبرز بعض الممثلين أيضاً ضرورة استمرار الدعم لأنشطة تعميم المنظور الجنساني في أعمال موئل الأمم المتحدة.

١٠ - وأشاد عديد من الممثلين بموئل الأمم المتحدة لجودة إنجازاته، منوهين على الأخص بإقامته لشراكات جديدة مع القطاع الخاص وتعيين أفضل الممارسات، وإعداد مواد التدريب، ورصد المؤشرات الرئيسية وتقديم التوجيه لصناع السياسات فيما يتعلق بمسائل الإسكان والتوسع الحضري. ولوحظ أن هناك حاجة ماسة لتحديد أولويات واضحة للعمل في المستقبل، في ضوء قيود الميزانيات الوطنية وتزايد احتياجات الإنفاق لموئل الأمم المتحدة ذاته. وفي هذا الصدد، جرى التركيز على دور الاستراتيجية المتوسطة الأجل والخطة المؤسسية كإطار للعمل في المستقبل واعتبر أن الإطار الناتج عنهما أداة قيمة للرصد والتقييم. ولقي إنجاز الخدمات المنسق تمشياً مع نهج ''توحيد الأداء'' الثناء من جانب كثير من الممثلين.

١١ - وهناك دعوة إلى زيادة التمويل وإلى احترام تعهدات التمويل الحالية لموئل الأمم المتحدة من جانب الحكومات، نظراً لأن الدور الحيوي الذي تضطلع به المنظمة يتطلب تمويلاً ودعماً يمكن التنبؤ بهما. وينبغي أن يوجه التخطيط الأفضل، وتحسين الحصول على التمويل والتركيز على احتياجات أكثر الفئات ضُعفاً أعمال موئل الأمم المتحدة. وقد اقترح أيضاً أن تعالج على وجه السرعة وبصورة شاملة التوصيات التي قدمها مجلس مراجعي

الحسابات في الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحديد أوجه الضعف الإدارية ومجالات المخاطرة لضمان حفاظ المنظمة على أعلى مستويات الشفافية والمساءلة.

١٢ - وأشاد عديد من الممثلين بقيمة المنتدى الحضري العالمي بوصفه محفلاً لمناقشة القضايا المتعلقة بالتحديات التي يشكلها التوسع الحضري على الصعيد العالمي وآلية للتشارك في أفضل الممارسات والأفكار الراهنة. وعلاوة على ذلك، قدم ممثل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية بياناً عن تنظيم مؤتمر أبوجا في تموز/يوليه ٢٠٠٨، الذي كان قرار أبوجا أهم نتائجه، واتسم بأهمية كبيرة فيما يتصل بأعمال موئل الأمم المتحدة في أفريقيا. وتعهد الممثل بأن يواصل المؤتمر العمل مع موئل الأمم المتحدة وتحالف المدن وأصحاب المصلحة الآخرين، وطالب المجتمع الدولي بأن يقدم تمويلاً ودعماً إضافيين.

١٣ - وأعرب معظم الممثلين عن دعم حكوماتهم القوي لأعمال موئل الأمم المتحدة، وقدم كثيرون التزامات محددة تتعلق بالتمويل. وأعلنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا مضاعفة الدعم الأساسي لموئل الأمم المتحدة للتعبير عن أهمية الولاية العالمية لموئل الأمم المتحدة وما أحرزه من تقدم في تحقيق التغيير الاستراتيجي والمؤسسي. وأعلنت كينيا زيادة مساهمتها من ٦٠ ٠٠٠ دولار إلى ٧٠ ٠٠٠ دولار للسنوات الثلاث المقبلة، في حين عرضت اليابان تفاصيل التعاون التقني، والمساعدة في التعمير، وبناء السلام والاستخدامات الإنسانية التي قدمت لها ١٨ مليون دولار على مدى السنوات الثلاث الماضية، إلى جانب المساهمة الأخيرة للإغاثة من الكوارث في ميانمار وقدرها ٤ مليون دولار. وقالت زمبابوي أنها تخطط لاستئناف مساهماتها العادية للموئل بمجرد استعادة اقتصاد زمبابوي لمساره الصحيح، وأعربت كوبا عن استعدادها لتبادل خبراتها في إنجازات المستوطنات البشرية في مجموعة منوعة من القطاعات، بما في ذلك تقليل تعرض الضعفاء وتخفيف آثار الكوارث.

ثانياً - الحوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة

١٤ - أجرى المجلس، في جلستيه العامتين الخامسة والسادسة المعقودتين في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حواراً بشأن الموضوع الخاص للدورة. وقسِّم الحوار إلى فريقين للمناقشة، مع وجود مدير للمناقشة في كل فريق، تحت رئاسة رئيس مجلس الإدارة.

ألف – فريق المناقشة ١: تمويل الإسكان ميسور التكلفة في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية الجارية

١٥ – قدمت مديرة المناقشة السيدة إيرين فانس، من الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء، أعضاء فريق المناقشة ولفتت الانتباه إلى المسائل الرئيسية التي يتعين أن يضعها أعضاء فريق المناقشة في الاعتبار، والتي ترد في الوثيقة HSP/GC/22/4. وأشارت إلى أن مخططات الادخار المجتمعية تشكل نقطة انطلاق لتمكين الفقراء من اتخاذ الخطوات الأولى على سلم الإسكان وتتسم بأهمية خاصة في سياق الأزمة المالية العالمية الجارية. ولا يوجد حل وحيد لمسألة الإسكان ميسور التكلفة وتتباين آليات التمويل تبايناً واسعاً حسب الظروف المحلية، وأضافت قائلة إنه من المهم التوصل إلى طرق لكفالة الشفافية والمساءلة. وأشارت بأن الوقت ربما قد حان، إثر ظهور العيوب التنظيمية التي نشأت في السوق الرسمية، لإلقاء نظرة جديدة على المعايير والممارسات وعلى طرق إعادة إقامة الثقة التي ضاعت بعد الأزمة الائتمانية. وفي هذا الصدد شددت على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة في سلسلة الإسكان. وأشارت بأن إنشاء شبكة عالمية لتقاسم المعارف والمعلومات بشأن آليات تمويل الإسكان ميسور التكلفة والبنى التحتية قد يكون مفيداً، وتساءلت عما إن كان موئل الأمم المتحدة يستطيع تقديم بعض المدخلات. وأشارت إلى أنه إذا في حين يعد الانكماش الحالي أزمة من أعمق الأزمات التي واجهها العالم المتقدم في السنوات الأخيرة فإن البلدان الأقل نمواً قد عانت من سلسلة من الأزمات المالية ويمكن استخلاص بعض الدروس الإيجابية منها، نظراً لأن العالم مترابط على الصعيد الاقتصادي.

١٦ – وعقدت حلقة النقاش في جزءين، وتتضح المناقشات في الجزءين ألف وباء أدناه وفقاً لذلك.

١ – الجزء الأول

(أ) عروض الموضوع

١٧ – أوضح السيد دان إريكسون وكيل وزارة الحكم المحلي والأسواق المالية في السويد، كيف أن الأزمة المالية العالمية أثرت على كل القطاعات في كل البلدان وفي كل الصناعات. وقال إن الآثار الكاملة للأزمة لم تظهر بعد، وسوف تقوم الحكومات، في ضوء تصاعد البطالة والفقر، بزيادة الإنفاق الحكومي والاستثمارات الحكومية، مع ما يعقب ذلك من احتمالات التضخم العالمي. وأكد على أن موئل الأمم المتحدة لا يهتم في المقام الأول بالمشاكل التي تعاني منها الأسواق المالية في العالم المتقدم، ولكنه يهتم بآثار تلك الأزمة على الفقراء. ومن الأمور الحاسمة أن يصبح الإسكان في البلدان النامية جذاباً لسوق الاستثمارات

العالمية، ولكن لكي يحدث ذلك يجب أن يستند الإسكان إلى بنية تحتية من الحقوق، تسود فيها مفاهيم الثقة والشفافية في المقام الأول. وفي هذا الصدد أشار إلى ضرورة استقرار التشريعات وإنشاء سجل شفاف ودقيق بالحقوق، مع الاعتراف بأن الحاجة إلى هذا السجل هي مثار جدل. واختتم عرضه بأن عبر عن أمله في أن يدرك القطاع المالي العالمي أن الاستثمارات في المناطق الأكثر فقراً يمكن أن يشكل أساساً لنمو الاقتصاد العالمي في المستقبل.

١٨ - وتحدث السيد جوكو ويدودو، عمدة سوراكارتا بإندونيسيا، عن المبادرات التي تتخذها مدينته استجابة لتحديات زيادة التوسع الحضري وتوسع المناطق الفقيرة وعدم كفاية المرافق العمومية. وقال إن هذه المبادرات تشمل إنشاء سوق جديدة للباعة المتجولين وتنفيذ مشروع لتحسين مستوى المساكن سيئة المستوى واستعمال الأراضي غير المستغلة في مناطق الأحياء الفقيرة وسط المدينة لتوفير إسكان بتكلفة ميسورة وتحويل مستوطنات شاطئ النهر إلى غابة حضرية وحدائق عامة ورفع مستوى نظام المرافق الصحية العمومية وفقاً للمعايير البيئية الوطنية. ويجري تمويل عمليات رفع مستوى الأحياء الفقيرة من خلال إعانة قومية وإعانة شاملة تجمع بين التنمية السكنية والتنمية التجارية. ويتم تمويل البنية التحتية للمرافق الصحية من خلال تقاسم التكاليف بين المجتمع المحلي والبلدية والميزانية الوطنية.

١٩ - وأشار السيد موشادي أشتن ماسوندا، عمدة هراري في زمبابوي إلى أن الأزمة المالية العالمية الجارية تمخضت عن آثار سلبية على توفير الأموال العامة لأغراض الإسكان منخفض التكلفة. وقال إنه يتعين التوصل إلى حلول لتمويل المدن على أساس مستدام، واقترح توجيه ٢٠ في المائة من المعونة الإنمائية إلى هياكل الحكم المحلي واستعمالها بصورة واسعة في توفير الإسكان بتكلفة ميسورة للمواطنين. ولاحظ المشاكل التي يثيرها اشتراط وجود ضمانات لتقديم القروض إلى السلطات المحلية فقال إن الضمان السيادي من الحكومات في الديمقراطيات الأكثر نضجاً يكفي في العادة. وقال إنه من المهم أيضاً النظر إلى نوعية القروض للتأكد من تقديمها على فترات ممتدة بأسعار فائدة تنافسية. وأكد على أهمية اعتماد نهج مرن وعملي ورحب بجميع الشركاء المحتملين للمساعدة في مهمة الوفاء باحتياجات المواطنين الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة التمويل الإسكاني من الأسواق التقليدية. وفي هذا السياق وصف النموذج المستعمل في هراري لتوفير الإسكان ميسور التكلفة، حيث تقوم السلطات المحلية بتقديم الأرض وتقوم جمعيات البناء بتقديم تمويل الرهن العقاري وتقوم المنظمات متعددة الأطراف بتقديم العملة الصعبة. ويتعين أن يؤكد صاحب العمل الذي يعمل عنده مشتري البيت لجمعية البناء استمرار دفع أجر العامل. واعترف بأنه رغم أن هذا

النموذج قد مكن من بناء عدد من المساكن المملوكة في ضواحي هراري فإن قليلاً جداً من هذه المساكن يتألف من وحدات إسكانية عالية الكثافة.

٢٠ - وقدم السيد بيتر ماكاو من بنك رأس المال (Equity Bank) في كينيا عرضاً موجزاً لتاريخ وتشغيل البنك، وأوضح أنه يهدف إلى تشجيع حصول الفقراء على التمويل. وشدد على أن الأزمة المالية لا تمثل بأي حال من الأحوال تعبيراً عن عدم قدرة الفقراء على مواصلة دفع قروضهم، وأوضح أن عملاء البنك يتمتعون بمعدل مرتفع للغاية من تسديد القروض، وأن نسبة التخلف عن التسديد منخفضة عموماً في هذا القطاع عنها في القطاع التقليدي. وقال إن تغير المناخ وضرورة تكييف نماذج الإسكان تبرز الحاجة إلى الإسكان بتكلفة ميسورة، وخاصة في ضوء تآكل القدرة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وقال إن الضغوط البيئية تؤدي إلى توسيع المناطق الفقيرة وتدهور نوعية الحياة وأن الحاجة تقوم إلى سياسات وطنية في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص لكفالة الإسكان ميسور التكلفة وغير ذلك من الفوائد لفقراء الحضر. وفي الختام أعرب عن التزام البنك بصياغة منتجات ميسورة التكلفة وقال إن البنك يعمل على تعيين الشركاء، بمن فيهم العاملون في صناعة التشييد.

(ب) المناقشة

٢١ - في المناقشة التي أعقبت ذلك، قال أحد الممثلين إن تحسين إدارة المدن المتنامية أمر مطلوب من أجل جذب الاستثمارات. وقال إن وضع خريطة بالأماكن الحضرية مطلب أساسي لتحسين التخطيط ولتسجيل الأراضي، وهو ما يقوم عليه ضمان الحيازة، وتحتاج مدن كثيرة في العالم النامي إلى بناء القدرات في هذا المجال. وقال ممثل آخر في موضوع سلسلة إدارة الأراضي إنه سيكون من المفيد أن يتم تعيين الممارسات الجيدة من أجل توضيح الترتيبات المؤسسية التي تساعد على تبسيط تسليم الأراضي وتمكن من تطوير الإسكان منذ المراحل الأولى. ورد السيد إريكسون قائلاً إن هناك أمثلة كثيرة في كل أنحاء العالم وقدم مثالاً أخيراً من تجربته في هورما بنيروبي على أساس المدخرات الصغيرة والعمل المجتمعي.

٢٢ - وأعطى متحدثون آخرون أمثلة للسياسات المطبقة في بلدانهم استجابة للأزمة المالية العالمية. وأكد أحد الممثلين على أهمية سوق الإيجار للإسكان وعرض مبادرة مطبقة في بلده لبناء وحدات إسكانية مدعومة من الدولة وصديقة للبيئة ومناسبة لاستئجار الأسر المعيشية منخفضة الدخل. وقال ممثل آخر إن بلده قد طبق عدداً من التدابير لحفز سوق الإسكان، بما في ذلك إعانات للأسر منخفضة الدخل وتخفيض معدلات الفائدة والتسهيلات المالية والصناديق الخاصة. وتحدثت ممثلة ثالثة عن صعوبة الحصول على القروض في سوق المال

العالمي كما يتردد عدد من المؤسسات المالية الكبرى في قبول الضمانات السيادية للدولة على سبيل الكفالة. وأضافت قائلة إن هناك مشكلة أكبر وهي أنه حتى بعد الحصول على القرض فإن الإسكان يظل باهظ التكلفة لمعظم السكان. وسألت جميع أعضاء فريق المناقشة إن كان لديهم أي حل يجعل الإسكان أقل تكلفة، وربما يمكن ذلك من خلال استعمال تكنولوجيات جديدة.

٢٣ - وفي الرد على بعض القضايا المثارة وافق السيد ماسوندا على أن التخطيط السليم أمر حيوي من أجل النمو الحضري. ويتعين وضع قوائم انتظار بصورة دقيقة لتشكل أساساً هاماً في اتخاذ القرارات بشأن أنواع التنمية الإسكانية التي يتعين الدخول فيها، سواء كانت منخفضة الكثافة أو متوسطة الكثافة أو مرتفعة الكثافة، وما إن كانت على سبيل الحيازة الايجارية أو الحيازة الحرة. ويمكن أن تقوم الدولة بصفتها المقُرِض الأخير في دور ضامن لسندات الرهن العقاري ولكن هذا الدور ليس ضرورياً في العادة إذا كانت مخططات التعمير مرسومة ومنفذة بطريقة صحيحة. وأخيراً قال إن القرائن تتعارض مع المفهوم الشائع بأن مخاطر الإقراض للقطاع غير الرسمي مرتفعة للغاية إذ أن معدلات التسديد أفضل في كثير من الأحيان من معدلات التسديد في القطاع الرسمي.

٢٤ - وفي الرد على سؤال بشأن تكلفة الإسكان قال السيد ماكاو إنه في الحالات التي يتوفر فيها التمويل للإسكان منخفض التكلفة فإن تكلفة الناتج النهائي تظل في كثير من الأحيان مسألة صعبة. والحل يكمن في متابعة الحلول التكنولوجية والمادية التي تخفض تكاليف الإسكان إلى مستويات يمكن للمجموعات منخفضة الدخل أن تتحملها.

٢ - الجزء الثاني

(أ) عروض الموضوع

٢٥ - تحدث السيد ريلو فينيكيو من هيئة البرلمانيين العالميين المعنيين بالموئل عن أربعة اتجاهات تؤثر تأثيراً سلبياً في البلدان النامية: وهي انخفاض مستويات التصدير؛ واحتمالات انخفاض المعونة الإنمائية؛ وانخفاض التحويلات من الخارج؛ وهبوط الاستثمار المباشر الأجنبي. وتنبأ بانخفاض الأموال العامة المتاحة للإسكان والبنية التحتية وانخفاض القدرة من هيئات الأعمال والأفراد على الاستثمار في الإسكان ميسور التكلفة فشدد على أن ذلك يزيد من أهمية إنشاء شراكات نشطة بين الحكومات المركزية والمحلية وقطاع الإسكان الخاص. ومن بين التدابير المشار إليها تعزيز بدائل مخططات الإسكان الخاصة القائمة على أساس الرهون العقارية وتشجيع الآليات المالية الجديدة وتعبئة الموارد المحلية الخاصة وتطوير أُطر السياسة

السليمة، وكل ذلك في سياق تنظيم قطاع البنوك وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالمخاطر. وفي الختام قال إن الإسكان وما يتصل به من تطوير البنية التحتية سيظلان عاملين محركين للنمو الاقتصادي وأن الاستثمارات في القطاع ستكون ذات آثار مضاعفة عالية في البلدان النامية وأن التقدم في الإسكان ميسور التكلفة سيكون عنصراً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦ - وركزت السيدة أيانثي غوروسنغي من مجموعة الأسواق الناشئة، على وصول المرأة إلى نظم التمويل للإسكان ميسور التكلفة، وفحصت الاختلافات في المعاملة بين الرجل والمرأة في هذا القطاع، والأساس المنطقي للتحرك صوب تحسين حقوق المرأة، والعوائق التي تواجه المرأة وأهمية التمويل الإسكاني. وأبرزت استراتيجيات كفالة وصول التمويل الإسكاني إلى المستوطنات منخفضة التكلفة، مثل تطوير مبادرات مختلفة مجتمعية للتمويل الذاتي والادخار، وخاصة طرق تطوير وصول المرأة إلى التمويل. وفي الختام تناولت قضايا مثل ملكية الأرض واشتراك الزوجين في تسجيل الأرض وأمن الحيازة وممارسة المسؤوليات التقليدية في سيناريو زيادة التوسع الحضري وصياغة سياسة تركز جيداً على تنمية الإسكان وعلى الحالة في سري لانكا بشأن هذه القضايا.

٢٧ - وتناولت السيدة كيسيا روستا من مؤسسة سوق المال (FinMark Trust) قضية الفرص والتحديات التي ينطوي عليها التمويل الصغير في أفريقيا ولاحظت أنه رغم الأزمة المالية فإن كثيراً من البلدان في أفريقيا سجلت نمواً في قطاعاتها المالية وأن سوق التمويل الصغير ينطوي على إمكانات هائلة، وخاصة في مجال القروض الصغيرة لتحسين الإسكان، مثل التوسيعات الجزئية للمساكن غرفة غرفة. وعلقت على استنتاجات حلقة تدريبية أخيرة نظمتها مؤسسة سوق المال ومنظمة روف توبس (قمم الأسطح) الكندية والمنظمة الدولية للموئل من أجل البشرية في دار السلام بجمهورية تترانيا المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٨ والتدخلات المقترحة التي قدمت في مجالات مثل السياسة الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي وخدمات دعم الإسكان وضرورة زيادة التوجه التجاري لمقرضي التمويل الصغير من أجل جذب المستثمرين. واختتمت كلمتها بتلخيص الآثار الرئيسية للأزمة المالية على مختلف الأصعدة.

(ب) المناقشة

٢٨ - في المناقشة التي أعقبت ذلك، قال أحد الممثلين إن استقرار نمو السكان في بلده قد أدى إلى تحول السياسة العامة من كفالة وجود كمية كافية من المساكن إلى التركيز على النوعية الجيدة للمساكن لبقائها مدة أطول، مع التغيرات المتوازية في هيكلة سوق المال.

واستجابة للأزمة المالية العالمية يجري اتخاذ تدابير لمساعدة الأشخاص الذين يواجهون صعوبات ائتمانية بعد فقد وظائفهم.

٢٩ - وعرض ممثل إحدى منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية بعض الإجراءات الإسكانية التي يمكن اتخاذها على الصعيد الإقليمي. وفي ظل خطة الانتعاش الاقتصادي الأوروبية المعتمدة في نهاية عام ٢٠٠٨ تم إيلاء أولوية عالية لكفاءة الطاقة في المباني، ويتوافر التمويل من صندوق التنمية الأوروبي للمساعدة على تحقيق مزايا كبيرة في البيئة والتماسك الاجتماعي الذي يمكن أن يأتي نتيجة تجديد المباني السكنية القائمة.

٣٠ - وشدد عدة متحدثين على أهمية الإجراءات الجماهيرية وتم تقديم عدد من الأمثلة توضح توفير الإسكان من خلال إجراءات على الصعيد المجتمعي من قِبَل مجموعات كانت مهمشة في كثير من الأحيان، بما فيها المرأة. وتبين من الأمثلة المقدمة أن احتمالات التمويل تتراوح من صندوق قروض دائر يساعد المرأة في المجتمع المحلي على شراء الأرض وتحسين نوعية الحياة، إلى صندوق دولي لفقراء الحضر لدعم التمويل من الجهات المانحة متعددة الأطراف. وحث المتكلمون صانعي القرارات والسياسات على الإصغاء باهتمام لأصوات الذين يحاولون تقديم المساعدة.

٣١ - وفيما يتعلق بالإسكان منخفض التكلفة قال أحد الممثلين إن جهود بلده أثبتت نجاحها في تشجيع القطاع الخاص على تطوير مواد بناء مبتكرة أرخص سعراً عن المواد التقليدية. وقال ممثل آخر إن بلده فرض ضريبة على المباني التي تزيد عن ٥٠٠ متر مربع، وتذهب حصيلة هذه الضريبة إلى صندوق يستعمل لتمويل الإسكان لصالح السكان الأفقر. وأخيراً حث ممثل آخر وضع هدف الاستدامة، استناداً إلى مفهوم الملكية، في الاعتبار في أي حلول مقترحة.

٣ - ملاحظات ختامية

٣٢ - قالت مديرة المناقشة في ملاحظاتها الختامية إن قضية الإسكان كانت قبل الأزمة الاقتصادية الجارية قد هبطت في سلم الأولويات مقارنة بالقضايا الأخرى، مثل الصحة والتعليم. ومع ذلك فإن إمكانات الإسكان كعامل من عوامل النمو الاقتصادي والانتعاش الاجتماعي قد عادت إلى صدارة جدول الأعمال واستجابت الحكومات بوضع مجموعة من التدابير تهدف إلى تسهيل تطوير الإسكان ميسور التكلفة. وفي حين أن كثيراً من مؤسسات التمويل ظلت مترددة فإن الجهات المانحة تؤدي دوراً رئيسياً في تقديم رأس المال الأولي للوفاء

بالطلب على الأموال، وهو طلب لا يزال قائماً بين المنظمات الجماهيرية والأشخاص ذوي الدخل المنخفض.

٣٣ - وتوجد بالفعل ممارسات جيدة، وأثبت التمويل الصغير أنه يتيح آلية ملائمة للوفاء باحتياجات الأشخاص ذوي المدخرات الصغيرة. وقد أثبتت نظم التمويل الصغير في كثير من الأحيان أنها أكثر استقراراً وأظهرت معدلات تسديد أعلى من النظم الرسمية. ومن المرجح مع استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية أن ينمو الطلب على التمويل الصغير وتقوم الحاجة العاجلة إلى بناء أدوات تمويل نشطة على جميع المستويات. ويتطلب الأمر حلولاً مبتكرة، تشمل بناء سلاسل جديدة من القيم تربط الشركاء بطرق غير تقليدية. وفي الختام قالت إن التمويل قد يكون هو الجزء الأسهل؛ أما الجزء الأصعب فهو توفير الإسكان الميسور التكلفة بحيث يكون كريماً ولائقاً.

باء - فريق المناقشة ٢: آثار تغير المناخ على تمويل الإسكان الميسور التكلفة والبنى التحتية اللازمة لذلك

مقدمة

٣٤ - عرضت مديرة المناقشة السيدة كريستين بلات، من رابطة الكومنولث لخبراء التخطيط، موضوع آثار تغير المناخ على تمويل الإسكان الميسور التكلفة والبنى التحتية اللازمة لذلك، كما ورد في الوثيقة HSP/GC/22/4. ولفتت الانتباه إلى الخطة الاستراتيجية والمؤسسية متوسطة الأجل باعتبارها استجابة لكثير من التحديات التي يواجهها موئل الأمم المتحدة. ولاحظت أن مجالات التركيز ٢-٤ في الخطة تتيح فرصاً لتعزيز التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وأبرزت أيضاً طابع المساهمة والشراكة في العلاقة بين هيئات كثيرة ممثلة في الدورة الحالية، وفي موئل الأمم المتحدة عموماً؛ وقالت إن نتيجة الحوارات ستدل على إجراءات المتابعة التي تتخذها الحكومات الوطنية والمحلية ويتخذها موئل الأمم المتحدة نفسه.

٣٥ - وعقدت حلقة النقاش في جزئين، وتتضح المناقشات في الجزئين ألف وباء أدناه وفقاً لذلك.

١ - الجزء الأول

(أ) عروض الموضوع

'١' عرض استهلالي من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

٣٦ - قدم السيد أندرو جيثيكو من الفريق الحكومي الدولي بتغير المناخ، عرضاً عاماً لأعمال الفريق وأوضح أنه هيئة من هيئات الأمم المتحدة تقوم بتقييم المعلومات العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية التي تتصل بفهم تغير المناخ نتيجة أعمال البشر، وأنه يقدم تقريراً كل خمس سنوات ولخص آخر الاتجاهات والبيانات فأوضح أنه قد حدث إحترار ملموس وتغير ظاهر في المناخ منذ سبعينات القرن الماضي بحوالي ٠,٢ في المائة كل عقد، ولكن تباين هذه الزيادة يجعل الأحداث المناخية المفرطة مثل الفيضانات والجفاف وارتفاع منسوب سطح البحر وموجات الحرارة أكثر تكراراً وأصعب في التنبؤ. وهكذا فإن عدة مناطق من وسط كينيا كانت خالية من الملاريا من قبل وأصبحت الآن تشهد انتشار الملاريا بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وهو ما يجعل تغير المناخ قضية من قضايا الصحة إلى جانب كونه قضية إسكانية. وأشار بأنه ينبغي تغيير معايير البناء إلى جانب معايير نظم العواصف والصرف، وبأنه ينبغي النظر في تجنب إحداث تطورات جديدة في المناطق المعرضة للفيضانات والمناطق الساحلية.

'٢' عروض أعضاء فريق المناقشة

٣٧ - لخص السيد محمد يوسف باشتون وزير التنمية الحضرية في أفغانستان أسباب الأزمة المالية العالمية وأشار إلى أن الائتمانات وليست الأموال النقدية هي التي أصبحت قليلة، وأن عمليات الإئتمانات الصغيرة في البلدان النامية تعمل عموماً بصورة مرضية. وأشار كذلك إلى أنه في حين أن تغير المناخ قد يجعل تمويل الإسكان أكثر تكلفة في حالة الإسكان المتوسط والمرتفع التكلفة، فإن ذلك لا ينطبق بالضرورة على الإسكان منخفض التكلفة الذي يستعمل المواد المحلية والطبيعية والتقليدية وهي أرخص سعراً في كثير من الأحيان وأكثر استدامة من الناحية البيئية عن كثير من البدائل الحديثة. وأشار إلى أن الأمر يتطلب حملة إعلامية لنشر الرسالة وللتعريف بفوائد البناء التقليدي منخفض التكلفة، مع قيام الهيئات الدولية، بما فيها موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بنشر وحماية تقنيات البناء صديقة البيئة. وينبغي خصوصاً استهداف الشباب باعتبارهم عناصر متحمسة وعالية الصوت في الحملات البيئية.

٣٨ - وقال السيد آدم كيمبيسا عمدة دار السلام، بأنه من العسير الفصل بين الأسباب والأعراض في أزمة متعددة الجوانب، ولكن ليس ثمة شك في أن الفقراء سيعانون منها. وقال إن البلدان الفقيرة لم تسهم كثيراً في إحداث تغير المناخ مقارنة بالدول المتقدمة، ولكن العواقب مثل الهجرة إلى المدن من المناطق الريفية التي لم تعد منتجة بسبب تغير المناخ وما نجم عن ذلك من تحديات النمو الحضري السريع بدون ضابط وتحديات النقل والبنية التحتية والصحة والتعليم وعدم كفاية الإسكان كلها تحديات تتحملها أفريقيا. وأقر بأن البلدان النامية أصبحت الآن تساهم هي الأخرى في تغير المناخ ويجب أن تدرك ذلك وأن تسعى إلى تقليل أثرها. وطالب بإجراءات شاملة ودولية للمساعدة على تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها وأضاف قائلاً إن الاستثمارات في هذا المجال، وخاصة في البلدان الفقيرة يجب أن لا تتأثر بالأزمة المالية العالمية.

٣٩ - وقال السيد خورخى بيطار، أمين الإسكان في ريو دي جانيرو، إن عشرين في المائة من سكان هذه المدينة يعيشون في مستوطنات غير رسمية في ظروف إسكان سيئة وغير صحية، وأن هناك عجزاً يبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ وحدة سكنية في المدينة. وقد وضعت إدارة المدينة التخطيط الحضري والإسكان الاجتماعي في إطار أولوياتها الرئيسية ويجرى توجيه الجهود إلى رفع مستوى الأحياء الفقيرة وبناء مساكن منخفضة التكلفة على نطاق واسع. وإدارة المدينة مهتمة بتطوير الأراضي الحضرية الحالية في الوقت الحاضر مع الاستفادة من وجود خدمات وبنية تحتية ووضعت الخطط لبناء ١٠٠ ٠٠٠ وحدة سكنية في السنوات الأربعة القادمة، بفضل مبادرات تمويلية وتشييدية مبتكرة. وتشمل هذه البرامج نظم تسخين المياه بالطاقة الشمسية وجمع ومعالجة القمامة والصرف، وإعادة تدوير مياه الأمطار وإعادة زرع الغابات وإقامة المتنزهات في المستوطنات غير الرسمية. وتقوم المدينة باستكشاف إمكانية جمع الأموال من سوق الكربون لتمويل هذه الاستثمارات جزئياً. وشدد على أن الإسكان هو سبب الأزمة الاقتصادية الجارية ولكنه يمثل أيضاً استجابة طيبة لها وإتاحة الوظائف والاستثمارات والنمو الاقتصادي.

(ب) المناقشة

٤٠ - في المناقشة التي أعقبت ذلك أثار ممثلان قضايا تتعلق بتجربة المرأة ومهارتها وخبرتها الفنية، وخاصة على الصعيد الجماهيري، وقالوا إن المرأة بهذه المواصفات تمثل مورداً هاماً لم يتم استغلاله في البحث عن الحلول الخلاقة والعملية للتحديات العديدة التي ينطوي عليها الإسكان في سياق تغير المناخ والأزمة المالية الجارية، وأن الاعتراف بمساهمة المرأة لم يكن اعترافاً كافياً. ورد كل أعضاء فريق المناقشة الثلاثة معترفين بأن موقع المرأة تأثر تأثراً شديداً

بقضايا تغير المناخ وشددوا على ضرورة إشراكها في عمليات صنع القرارات والسعي إلى تزويدها بأنشطة منتجة مولدة للدخل.

٤١ - ووصف أحد الممثلين هدف بلده لأن يكون محايداً من الناحية الكربونية بحلول عام ٢٠١٣ ووصف الطابع الشامل بعيد المدى للشراكة والتعاون بين الدولة والمدن وأصحاب المصلحة، حيث سيكفل ذلك اتخاذ القرارات الملائمة على صعيد التخطيط والتنمية، وإمكانية اتساق المستوطنات الحضرية القائمة. وحث على إنشاء وظائف خضراء في مجالات الطاقة المتجددة والنقل، بين مجالات أخرى، وأعرب عن اعتقاده بأنه إذا كانت المدن هي مصدر كثير من المشاكل وضحية لها فإنها أيضاً تمثل الأمل الأكبر للمستقبل. وأعرب جميع أعضاء فريق المناقشة عن دعمهم لأهداف البلد في هذا الصدد وطلبوا إنشاء منتدى أو شبكة يمكن من خلالها تبادل علاقات التعلم الرئيسية وأفضل الممارسات بين المدن وسلطات المدن الأخرى في أنحاء العالم.

٤٢ - وأشار أحد الممثلين إلى قضية تزايد التوسع الحضري، الذي قد يكون اتساعه أفقياً أمراً محتوماً، في ظل عدم وجود تقنيات تجعل من الممكن القيام بأعمال البناء الرأسي باستعمال مواد ميسورة التكلفة ومستدامة، وكما أشار إلى خسارة الأراضي الإنتاجية، وتحديات البنية التحتية الناجمة عن هذا الاتساع الحضري. وجذب الممثل استجابات متباينة من فريق المناقشة إزاء اهتمامه بضرورة إيلاء النظر لطريقة إدارة هذا الاتساع الأفقي بحيث لا يسبب مزيداً من الضرر للفقراء. وأشار السيد باشتون إلى أنه رغم أن الإسكان منخفض التكلفة هو أكثر تكلفة وأقل ملائمة للبيئة عن الإسكان مرتفع الطوابق، فهناك مقاومة ثقافية للمعيشة في المباني العالية في بعض أجزاء العالم وأن الأمر سيتطلب بعض الوقت للتغلب على هذه المقاومة. ولكنه أضاف قائلاً إن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية البيئية للانتشار الأفقي لا يمكن الاستمرار فيها ولا يمكن أن تحتل موقعاً طويل الأجل في التخطيط الحضري. وقال السيد كيمبيسا إن عدم وجود شح في الأراضي، يعكس ما يحدث في سنغافورة مثلاً، واقتران ذلك بعدم توفر الخبرة التقنية يجعل تطوير بناء مرتفع الطوابق أقل احتمالاً في دار السلام. ووافق السيد بيطار على أن القدرة والتكنولوجيات لا تتوفر في كثير من الأحيان في البلدان النامية وشدد على ضرورة إقامة شبكة قوية متسعة المدى لتبادل أفضل الممارسات والخبرات من البلدان الصناعية.

٤٣ - وتحدث أحد الممثلين عن اللوائح والتقييدات المطبقة في بلده بشأن التنمية في المناطق الساحلية وأثار قضية تيسر تكلفة الأرض، حتى في حالة عدم تغير المناخ. ووافق السيد كيمبيسا على أن تكلفة الأرض في وسط المدينة يمثل عائقاً للإسكان المنخفض التكلفة.

٤٤ - وأعرب السيد ألبرت ديفوورن، ممثل المديرة التنفيذية، عن دعمه القوي لنداء وجهه أحد الممثلين لإنشاء شراكات لتوسيع المشروع التجريبي لمبادرة ''المدن في ظل تغير المناخ''. وأشار إلى أن هناك خططاً لتوسيع المبادرة إلى منطقة المحيط الهادئ والبحر الكاريبي.

٢ - الجزء الثاني

(أ) عروض الموضوع

٤٥ - نظر السيد جيمنا مبارو، النائب الأول لرئيس غرفة التجارة والصناعة الكينية الوطنية، إلى موضوع الدورة من منظور القطاع الخاص، ضارباً الأمثلة على الدور الذي قامت به الحكومات والمؤسسات في التمويل. وبدأ بتصوير الآثار الناجمة عن تغير المناخ والأزمة المالية العالمية على توافر التمويل للإسكان مستشهداً بكينيا كمثال، حيث كان الجفاف السائد حالياً وما ترتب عليه من ارتفاع أسعار الغذاء، مقترناً بانخفاض التحويلات المتحصلة بين الكينيين العاملين في الخارج، يعني أن الأموال المتوافرة للإنفاق على الإسكان كانت أقل. وفي نفس الوقت كان انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية يخلق أزمة إسكان في المدن. ويقع على عاتق المؤسسات القيام بدور هام في المدن السريعة النمو: ينبغي للبلدان النامية تكرار الأطر المؤسسية التي لاقت نجاحاً في البلدان المتقدمة النمو حيث تقدم الوكالات المالية الحكومية والقطاع الخاص التمويل الميسور للإسكان. وتعني تكلفة الأراضي في المناطق الحضرية أن التوسع الإسكاني يتم في المناطق التي تبعد عن مراكز المدن وأن الحكومات بحاجة إلى أن تمول الهياكل الأساسية في تلك المناطق. وهناك اعتبارات مالية هامة أيضاً لتصميم المساكن ومواد البناء. وللحكومات دور حيوي في عملية توافر التمويل في البلدان النامية، فعليها أن تنظر في تحقيق إصلاحات وإيجاد أدوات ابتكارية لتمويل الإسكان من خلال طرح سندات للهياكل الأساسية وإنشاء سوق للرهن العقاري الثانوي على سبيل المثال. وينبغي أن يغتنم الشركاء في القطاع الخاص الفرصة لإيجاد سوق للإسكان ميسر التكلفة.

٤٦ - وأشارت السيدة لويز كوكس، رئيسة الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين، إلى اجتماع منتدى الموئل للفنيين المنعقد في آذار/مارس ٢٠٠٩ والتوصيات الداعية إلى أهمية الشراكة بين الفنيين في ميدان المستوطنات البشرية والحكومات وموئل الأمم المتحدة وشركاء آخرين في النهوض بشن حملة عالمية للتنمية الحضرية المستدامة. ودعت إلى القيام بعمل حضري عاجل لتجديد المجتمعات والبيئة وأبرزت أهمية تمكين المجتمعات المحلية وتشجيع النقاش على المستوى المحلي. ومن الضروري أيضاً النظر في الدروس المستفادة من عملية الإغاثة في حالات الكوارث فيما يتعلق بالتقنيات الابتكارية للبناء والحلول المستدامة. وأكدت على أهمية استخدام

مواد مستدامة، وإعادة تأهيل المجمعات السكنية القائمة، والحفاظ على النظم الاجتماعية والمجتمعات المحلية، وتحسين الهياكل الأساسية، واستخدام موارد الطاقة المتجددة. وتعود مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الصغيرة بالفائدة على الجميع.

٤٧ - أعربت السيدة ماريا فالينسيا، من المجلس الاستشاري للشباب، عن تقديرها للجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة لإشراك الشباب في التوصل إلى حلول لمشاكل الإسكان والتحديات البيئية من خلال المجلس. وأشارت إلى مطبوعات موئل الأمم المتحدة المتعلقة بحالة مدن العالم التي ألقت الضوء على مشكلات البطالة بين الشباب والمخاطر التي يواجهها سكان الأحياء الفقيرة في الحضر من الشباب نتيجة لتغير المناخ. وقدمت أمثلة على المشاريع التي يتولاها الشباب في شتى البلدان، قائلة إن الأزمة المالية الراهنة ينبغي ألا يسمح لها بأن تؤثر تأثيراً ضاراً على المبادرات التي يتولاها الشباب، بل ينبغي أن يزداد الاستثمار في هذه المبادرات. ومع ارتفاع معدل البطالة بين الشباب، لا بد من إيجاد فرص للتدريب وخلق فرص العمل، في الأنشطة البيئية، والإدارة المالية والطاقة المتجددة على سبيل المثال. ودعت موئل الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات، إلى النظر إلى الشباب كشركاء، وإشراكهم في المشاورات والعمل على وجه السرعة على حشدهم سعياً إلى إيجاد الحلول للأزمة الراهنة.

(ب) المناقشة

٤٨ - في المناقشة التي تلت ذلك أعرب عدد من الممثلين عن ترحيبهم بالتعليقات الخاصة بالشباب قائلين إن إسهامهم كان إسهاماً حيوياً. وقال أحد الممثلين إن إشراك الشباب في مشاريع الموئل التي يتولاها الشباب تعبر عن قدرتهم القيادية، وقدراتهم الابتكارية والعملية. وقال إن الشباب بحاجة إلى أن يواجه التحدي وينبغي أن يقدم له الدعم، من خلال صندوق الفرص للتنمية التي يتولاها الشباب على سبيل المثال. ولفت الانتباه أيضاً إلى أهمية إشراك الجماعات المهمشة ومجتمعات الشعوب الأصلية والاستفادة من الدروس التي يمكن تعلمها منها. وحث أحد الممثلين على استخدام الفنون والثقافة كوسيلة لإشراك الشباب وتعليمهم، وحث موئل الأمم المتحدة، والحكومات، والبلديات على إشراك الشباب في اتخاذ القرارات على جميع المستويات. واقترح ممثل آخر إيجاد مناطق للموارد في المجتمعات المحلية تخصص للنساء، منها على سبيل المثال، توفير مطابخ وخدمات مجتمعية، وينبغي أن تصبح النساء جزءاً من التنمية المستدامة والمشاريع الصغيرة.

٤٩ - ولفت أحد الممثلين الانتباه إلى أهمية السلامة وتلبية مواصفات البناء المقبولة لدى توفير الإسكان الميسور التكلفة. وأشار ممثل آخر إلى ضرورة وجود معايير عالمية في هذا الصدد، مثل تلك المعايير التي تقترحها حكومة قطر.

٥٠ - وشدد أحد الممثلين على أهمية النهج المنسق تجاه أزمات الإسكان الثلاث، والتمويل وتغير المناخ، وقال إن الشراكات تعد أمراً حيوياً وأن الحكومات يجب أن تعمل مع موئل الأمم المتحدة، ولابد من إشراك الفنيين.

٥١ - واستجابة للنقاط التي أثيرت في النقاش، أيد أعضاء الفريق أهمية إشراك النساء والشباب. وقالت السيدة كوكس إنه من الأهمية بمكان لا إشراك النساء وحدهن ولكن إشراك الأسر والمجتمعات المحلية كذلك. ووافقت على ضرورة إنفاذ المعايير البيئية ومعايير البناء وأيدت إشراك الشعوب الأصلية واستخدام أساليب تقليدية للبناء المستدام. وأعرب السيد مبارو عن أسفه لانعدام الاهتمام بمعايير البناء في أوساط القطاع الخاص، ولكنه قال إنه لن يكون هناك سوق إذا كانت تكلفة البناء باهظة الارتفاع. وقال السيد بيطار أن موجة التحضر تشكل اتجاهاً مستمراً وهي تطرح الفرص والتحديات للتوصل إلى سبل أفضل للتحكم في العملية، وقال إن الحكومات عجزت عن فهم المشكلات التي تواجه المدن كما عجزت عن التوصل إلى حلول لها ومن ثم فمن الضروري للغاية أن تعمل جميع قطاعات المجتمع سوياً. وصادق السيد كمبيسا على ضرورة إشراك الشباب، مؤكداً على أنهم قادة الحاضر والمستقبل.

٣ - ملاحظات ختامية

٥٢ - قالت مديرة المناقشة في ملاحظاتها الختامية إن المشاكل أبعد ما تكون عن البساطة والوقت يمر بسرعة. وهناك حاجة إلى القيام بعمل فوري والأزمة المالية العالمية ليست مبرراً للقعود عن العمل فيما يتعلق بتغير المناخ. والأمر يستدعي الاستجابة العالمية وإشراك الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة، والشبكات العالمية، والمدن، والفنيين، والمجتمع المدني، والشباب والنساء والشعوب الأصلية. كما شددت على الحاجة إلى توافر المزيد من المعلومات العامة وزيادة الوعي بين الشباب والنساء، الأمر الذي يمكن أن يتحقق عن طريق استخدام أدوات جديدة مثل الإنترنت وعن طريق الفنون والثقافة والرياضة. كما شددت الحاجة إلى استثمار في الهياكل الأساسية والأبحاث المتعلقة بالتكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها. وأشارت إلى أن الإسكان يشكل جزءاً من الحل لأزمة تغير المناخ. وهناك توافق عام على الدور الحيوي للمدن في التخفيف من حدة تغير المناخ، ومن ثم يتعين على الحكومات أن تضع في صميم اتخاذ القرارات والاستراتيجيات لمواجهة تغير المناخ. وهناك ضرورة لأن يتمتع جميع الشركاء بالقدرة على التغلب على التحدي المتمثل في تغير المناخ في الحضر.